صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ٢١ / تموز / ٢٠١٥

القاتل الطليق، والدم المـلغوم

سجن حماة المركزي.. حكايات عن الألم والإرهاب

تحذيرٌ للسّوريين خارج البلاد: عقاراتكم في خطر

عدسة: مهند بابلي

الفهرس

حوار مع ميليا عيدموني

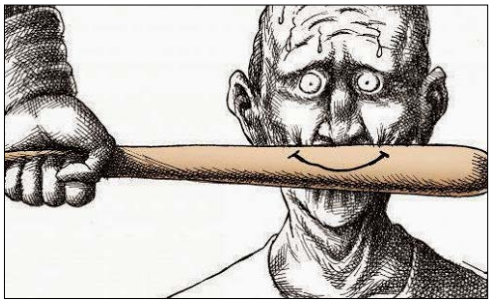

عن الوطن والوطنيّة

ملف: أوراق الإدارات والمحاكم..
من تفاصيل الفوضى السورية

أرامل الحرب..
بين فقد أزواجهنّ وتحدّيات الحياة

عن قتل الأب في ثقافتنا
قراءةٌ في «قدّاس السّقوط»

شهرية تعنى بالشأن المدني
والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email:
info@suwar-magazine.org
Facebook:
suwar-magazine
website:
www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA.

info@ccsdsyria.org
www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان السوري
فارس خاشوق

القاتل الطليق، والدم المـلغوم

مضت سنتان، والقاتل مازال مستمراً في إجرامه ضد الشعب السوري، دون حساب أو عقاب، بعد ارتكابه المجزرة المروعة التي وقعت في الغوطة الشرقية في ٢١ آب ٢٠١٣، والتي راح ضحيتها المئات من سكان الغوطة، بسبب استنشاقهم لغازات سامة، ناتجة عن هجوم بغاز الأعصاب المحرم دولياً.

وفي الوقت الذي كان أهالي الضحايا ينتظرون فيه أن تتحقق العدالة بموجب القرارات الدولية التي تحظر استخدام هذه الأنواع من الأسلحة، ومن ثم تحويل الجناة إلى محكمة الجنايات الدولية، من أجل الاقتصاص منهم لما ارتكبوه من مجازر بحق المدنيين العزل في الغوطتين، تفاجئوا بصمت سياسي دولي مطبق، خاصةً بعد تسليم النظام السوري سلاحهَ الكيماويً، حيثً لم نعد نسمع أصوات دولية تطالب بالكشف عن الجناة ومحاسبتهم أو حتى إدانتهم، كما لم يعد مشهد الدم السوري في الساحات والشوارع يلفت الانتباه أو يغري وسائل الإعلام، وباتت المجازر أمراً واقعاً، ومفردةً من مفردات حياة السوريين القابعين تحت رحمة البراميل التي تودي بحياة العشرات والمئات من المدنيين، وبشكلٍ شبه يومي.

الصمت الدولي، جعل هذا النظام يتغول في الإجرام، ويستمر في ارتكاب المجزرة تلو الأخرى، ويكرر استخدام الكيماوي عشرات المرات، بعد أن تيقن من أن أحداً لا يريد ردعه، كما أن طائراته ما تزال تقصف براميل الموت على رؤوس المدنيين العزل، في ريف دمشق وغيرها من المناطق والمدن السورية التي خرجت عن سيطرته؛ فقبل عدة أسابيع، حوّل أحد الأسواق الشعبية في دوما، إلى مقبرةٍ للفقراء من أبنائها، كما أنه يراهن على إجبار أبناء مدينة الزبداني على التخلي عن مدينتهم، من خلال الحرب الشعواء التي يشنها ضدهم منذ شهور، بالاشتراك مع عناصر من حزب الله اللبناني.

الاستهانة الدولية بدماء السوريين، وتغليب القوى الكبرى لمصالحها وتوازناتها الآنية على حساب المبادئ الأساسية للقانون الدولي والضمير الإنساني، سيكون له عواقب وخيمة ليس على سوريا والسوريين فحسب، بل على العالم بأسره، بعد أن أصبحت الأزمة السورية قضيةً دولية، أغرقت دول الجوار القريب بفيض من المشاكل والأزمات العالقة، التي تمس استقرار المنطقة بأسرها، ووصلت آثارها إلى دول أوروبا البعيدة، مع تدفق آلاف اللاجئين عبر البحر والبر، ليضيفوا المزيد من الأعباء للقارة العجوز.

الدم السوري ليس مجانياً كما يظن الكثيرون، بل هو دمٌ ملغوم، كلما سمح العالم بإراقته أكثر، سيتفجر طوفاناً من الأزمات والمشاكل العصية على الحل.

إيقاف شلال الدم السوري، ومحاسبة المسؤولين عن استمراره من كل الأطراف، وإيجاد حلٍ سياسي يكفل الأمن والاستقرار والانتقال الديموقراطي للبلاد، هو الضمان الوحيد كي لا تستفحل هذه الأزمة ذات الأبعاد الدولية بشكل أكبر، وهو الاعتذار المتأخر الذي يمكن لهذا العالم أن يقدمه لآلام السوريين ودمائهم. قبل أن نشهد كوارث محليةً وعالمية لا سابق لها.

سجن حماة المركزي: حكايات عن الألم والإرهاب

التعذيب في السجون السورية: الملفّ القديم الجديد

أحكامٌ جائرةٌ وتضييقٌ داخل السجن يدفعان المعتقلين إلى إعلان إضرابٍ عن الطعام

كمال السروجي

سجناء حماة: محاكماتنا مهزلةٌ لا تتجاوز مدّتها ٣٠ ثانية

سامي الحلبي

التعذيب في السجون السورية: الملفّ القديم الجديد

أثار ملفّ «قيصر»، الذي عُرض العام الماضي في جلساتٍ خاصّة لمجلس الشيوخ الأمريكيّ، ضجةً كبيرةً. قيصر اسمٌ حركيٌّ لمنشقٍّ عن الشرطة العسكرية التابعة للنظام، كان مكلّفاً بتصوير وتوثيق الجثث التي يرسلها جيش النظام ومؤسّساته الأمنية. الملفّ مكوّنٌ من ٥٥ ألف صورة، يوثق ١١ ألف معتقلٍ سوريٍّ قتلوا تحت التعذيب في أقبية الفروع الأمنية. ويعدّ ملف قيصر أقوى الدلائل الحقوقية على تصفية المعتقلين السياسيين في السجون السورية.

منذ أن اقتلعت الأجهزة الأمنية أظافر الأطفال في درعا، بعد أن خطّوا على الجدران شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، لم يتوقف النظام السوريّ يوماً عن ارتكاب المجازر، ولم تمنعه أية قوّةٍ في العالم عن تصفية السوريين في سجونٍ سرّيةٍ أو معلنة، ولم تتوقف ميليشياته عن التفنّن في ارتكاب المجازر بحقّ المدنيين باستخدام كلّ أصناف الأسلحة وصولاً إلى السلاح الأبيض.

ملف التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا ليس بجديدٍ. فمنذ استلام حافظ الأسد سدّة الحكم، إثر انقلابٍ عسكريٍّ في عام ١٩٧٠ (الحركة التصحيحية)، لم توفر سلطته العسكرية أحداً. زجّ الآلاف من معارضيه السياسيين، من يساريين وإسلاميين وقوميين عربٍ وكردٍ وغيرهم، في المعتقلات. وقام بإعدام حوالي ١٢٠٠ سجينٍ في سجن تدمر الصحراويّ عام ١٩٨٠. وتوّج حملته تلك، التي استمرّت لسنواتٍ، بمذابح مدينة حماة عام ١٩٨٢، حيث قضى ما يقارب ٤٠ ألف مدنيٍّ، وتمّت تصفية الآلاف وتهجير الكثير من أبناء المدينة. ليعلن نفسه بعد ذلك حاكماً مطلقاً لسوريا، وليذكّر السوريين أنه موجودٌ ولا تعلو كلمةٌ على كلمته. وصولاً إلى تصفياتٍ عشوائيةٍ طالت كثيراً من الشباب الكرد في انتفاضة عام ٢٠٠٤.

في سوريا اليوم تتلقى عشرات العائلات اتصالاتٍ هاتفيةً من الفروع الأمنية، تطلب من ذوي المعتقلين السياسيين مراجعتها لاستلام الوثائق الشخصية لأبنائهم بعد أن قضوا تحت التعذيب.

ملفّ حقوق الإنسان في سوريا في ظلّ حكم الأسدين الأب والابن معروفٌ للعالم. هذا ما يؤكّده الكثير من المعتقلين السياسيين خلال حكم حافظ الأسد، ورواه الشاعر السوريّ فرج بيرقدار، الذي صرّح، في أحد اللقاءات الصحفية، أنه خرج من المعتقل بضغوطٍ من منظّماتٍ فرنسية. كما يؤكّد معتقلٌ آخر لـ«صوَر» أنّ الإفراج عنه تمّ بعد أن طلب الرئيس الفرنسيّ جاك شيراك، بشكلٍ شخصيٍّ، خلال إحدى زياراته لسوريا، من بشار الأسد أن يطلق سراحه.

تستمرّ المحرقة السورية منذ أربع سنواتٍ. وجديدها دخول تنظيماتٍ أجنبيةٍ وميليشياتٍ أخرى من شتى أنحاء العالم، أبرزها تنظيم داعش الذي يتفنّن في تعذيب وقتل مناوئيه بطرقٍ تتنوّع بين الذبح والحرق، وصولاً إلى وضعهم في أحواضٍ مائيةٍ حتى الموت غرقاً.

بمناسبة اليوم العالميّ لضحايا التعذيب، في السادس والعشرين من حزيران، يمكن طرح سؤالٍ جوهريٍّ: هل قصّر النشطاء السوريون في إيصال صوت معذَّبيهم إلى العالم؟ أم أن ارتباط حقوق الإنسان بالسياسة وبالعلاقات الدولية يمنع من تحقيق العدالة للمظلومين؟

تفتح مجلة «صـوَر» بهذه المناسبة ملف السجناء السياسيين في سجن حماة المركزيّ، لتقدّم رواياتٍ بلسانهم، في محاولةٍ لتوثيق يومياتهم.

أحكامٌ جائرةٌ وتضييقٌ داخل السجن يدفعان المعتقلين إلى إعلان إضرابٍ عن الطعام

كمال السروجي

بدأ المعتقلون السياسيون في سجن حماة المركزيّ، في السابع عشر من حزيران الماضي، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على الأحكام الجائرة التي أصدرتها محكمة مكافحة الإرهاب في دمشق بحقّ نحو ٥٠ معتقلاً من معتقلي الحراك الشعبيّ ضد النظام. وقام المعتقلون بإنهاء الإضراب في اليوم السادس من انطلاقه (٢٣ حزيران).

يقول أبو الفتح الحمويّ، وهو أحد المعتقلين، للمجلة: «بدأنا الإضراب احتجاجاً على أحكام الإعدام الظالمة التي صدرت بحقّ رفاقنا. مطالبنا كانت واضحةً، تتمثل في إعادة النظر بأحكام المؤبد والإعدام، والأحكام الميدانية التي صدرت بحقّ المعتقلين، وخصوصاً الذين نقلوا من سجن صيدنايا».

ويتابع: «أنهيناه في الثالث والعشرين من حزيران بسبب تخلي المنظمات الدولية والمؤسّسات الثورية عنا. كنّا نتمنى أن يصل صوتنا عبر مؤسّسات الثورة، كالائتلاف الوطنيّ والحكومة المؤقتة ومنظمات حقوق الإنسان، ولكن على ما يبدو لا أحد يهتمّ لقضية المعتقلين». ويضيف: «تحمّل المعتقلون عناء الحرمان من الطعام والتعذيب والشتم من شرطة السجن لستة أيام، أملاً في تحسّن الوضع. لا نريد مساعداتٍ من الهلال الأحمر والأمم المتحدةً، ولا نطلب سلالاً غذائيةً. نريد محاكماتٍ عادلةً تخرجنا من الجحيم الذي نعيش فيه».

أما أبو النور، وهو معتقلٌ آخر، فيقول لـ«صوَر»: «غالبية تهمنا تتعلق بالإرهاب، رغم أن الكثير منا من سجناء عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، حين لم يكن هناك أصلاً استعمالٌ للسلاح في النشاطات الثورية. معظمنا من المشاركين في المظاهرات والأنشطة السلمية فقط، ومع هذا توجّه إلينا التهم بالإرهاب ودعمه، والمشاركة في حمل السلاح، وقتل عناصر الأمن والجيش والشرطة».

ويتابع حديثه: «رضينا بمقابلة رئيس لجنة المصالحة الوطنية في محافظة حماة، محمود صباهي، الذي قدّم وعوداً بمجيء وزيري المصالحة الوطنية والعدل. نعلم أنها وعودٌ فارغة، ولكن لم يكن أمامنا إلا أن (نلحق الكذاب إلى وراء الباب)».

وعن أحوال السجن يقول: «لم تهدأ الأمور، وسوف نصعّد الموقف، وسنعلن إضراباً مفتوحاً إن لم تتحقق مطالبنا بمحاكماتٍ عادلة. فليس لدينا ما نخسره، حياتنا كلها ذلٌ وعذابٌ مستمرٌّ».

بداية القصّة

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ٥٦ حكماً صادراً عن محكمة مكافحة الإرهاب بحقّ معتقلين سياسيين منذ بداية شهر حزيران الماضي. ثمانيةٌ منهم حكموا بالإعدام، واثنا عشر خُفّف حكمهم مع مرسوم العفو الرئاسيّ، الصادر مع بداية شهر رمضان، من الإعدام إلى السجن المؤبد، مع

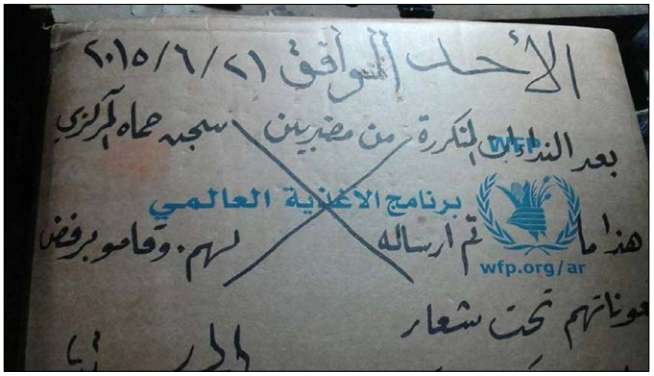

دفع غرامة قدرها ٤٠ مليون ليرة. فيما حُكم على ٢٥ بالسجن لمدّة عشرين عاماً، وعلى أحد عشر بمددٍ تتراوح بين ٢-١١٥ عاماً. وكانت المحكمة المذكورة قد أصدرت أحكاماً بإعدام ٧ معتقلين بتاريخ ٢١ حزيران، ليصل عدد المحكومين بالإعدام إلى خمسة عشر شاباً.

التشويش الإعلاميّ

في أعقاب تسرّب الأنباء عن الإضراب، دخل الإعلام السوريّ التابع للنظام إلى السجن، عبر برنامج «سوريا تتحاور» الذي يعرض على التلفزيون الرسميّ. فأجرى مقابلاتٍ مع بعض السجناء، وسألهم عن الحياة ضمن السجن، وعرض تفاصيل يوميةٍ لهم.

ويؤكّد عددٌ من السجناء تواصلت معهم المجلة أن التلفزيون دخل الجناح الاحترازيّ، وهو مبنىً ملحقٌ بالسجن وليس ضمنه، يُعتقل فيه ما يقارب ١٠٠ سجينٍ، هم من قوّات النظام وميليشياته، عوقبوا لمخالفتهم أوامره العسكرية. يقول أبو النور: «تمّ إجراء اللقاءات مع هؤلاء، بناءً على أوامر من قيادة السجن، بعد اجتماعهم معهم. لم يقترب المصوّرون من أجنحة المعتقلين السياسيين، ولم يتحدّثوا مع واحدٍ منهم».

الحياة داخل السجن

يعيش نزلاء السجن حياةً غايةً في الصعوبة، في ظلّ غياب أية رقابة قانونية مستقلة، وغياب إعلام محايدٍ يطرح قضيتهم للعالم. ويُحتجَز كلّ ثلاثين معتقلاً في غرفة لا تتجاوز مساحتها ٤٥ متراً مربعاً، تحوي على أسرّةٍ عسكريةٍ مؤلفة من طابقين. المساحة المخصّصة لكلّ سجينٍ هي مساحة السرير الذي ينام ويأكل ويمضي يومه عليه. تقدّم إدارة السجن وجبتي طعامٍ يومياً، الفطور والغداء، وتغيب وجبة العشاء.

يتحدّث أبو الفتح عن طعام السجن قائلاً: «تتألف وجبة الفطور من قالبٍ من الزبدة النباتية بوزن ٢٠٠ غرام لستة أشخاص، وبيضة مسلوقة لكلٍّ منا. أما الغداء فهو وجبةٌ من الأرزّ أو البرغل أو الشوربة، وجميعها مطبوخٌ بطريقةٍ سيئة. طعامنا يشبه طعام الحيوانات، ولكننا تعوّدنا عليه من أجل

البقاء على قيد الحياة».

يوجد في السجن محلٌّ لبيع الخضار، ومطعمٌ صغيرٌ، ومغسلةٌ للألبسة، ومحلٌّ للحلاقة، وفرنٌ بـدائيٌّ يـدويٌّ للخبز، تحدّد صلاحية تشغيله بحسب نتيجة مزادٍ علنيٍّ تعلن فيه إدارة السجن عن مناقصة لاستثماره، ولا يستطيع أيّ مواطنٍ عاديٍّ التقدّم إليها.

يقول أبو الفتح للمجلة: «تجار الأزمات هم من يربح المناقصة بشكلٍ دائم. وهم ليسوا دائماً من مناصري النظام، فقدً يكونون معارضين ويصعدون على ظهور الفقراء والمستضعفين باحتكارهم للسوق ورفع الأسعار. لمدير السجن ومعاونيه حصّةٌ من أرباح المحلات، فأصحابها يعملون لصالحهم. كما تنتشر عبر هذه المحالّ تجارة الحبوب المخدّرة والحشيش. ولا يستطيع أحدٌ من المعتقلين تقديم شكوى بخصوص هذه الظاهرة، لأن التجّار يقدّمون الرشاوى والهدايا بشكلٍ يوميٍّ للجميع، بدءاً من إدارة السجن وحتى أصغر عنصرٍ فيه».

يُجمع السجناء الذين تحدّثت معهم «صوَر» على أنّ المعتقل غير المدخّن يحتاج شهرياً بين ١٥-٢٠ ألف ليرةٍ لتأمين متطلبات حياته الأساسية. يقول أبو الفتح: «في سجن حماة الجميع فقراء». ويتابع: «حتى الغنيّ لا يستطيع التواصل مع أهله ليرسلوا إليه المال، وبالتالي الجميع سواء. بيننا حـوالي ٢٠٠ معتقلٍ من ريفَي دمشق الشماليّ والشرقيّ، تمّ نقلهم من سجن عدرا إلى سجن حماة بداية عام ٢٠١٥، في أعقاب هجومين نفذتهما كتائب معارضةٌ على منطقة عدرا، فاتهم النظام السجناء بالتعامل مع الجيش الحرّ، واختار منهم ١٦٠٠ شخصٍ ووزّعهم على عدّة سجونٍ، كان نصيب سجن حماة ٢٠٠ منهم».

ويضيف: «وضع هؤلاء المعتقلين في غاية السوء، فعائلاتهم إما محاصرةٌ في غوطة دمشق، أو لا تستطيع زيارتهم لأن أفرادها مطلوبون للنظام، أو مشرّدون في دول اللجوء كلبنان وتركيا. وبالتالي يعيش هؤلاء السجناء حياةً بائسةً، ولا تصل إليهم أية مبالغ مالية».

الرعاية الصحية

يحوي السجن مستوصفاً صغيراً لا يقدّم الرعاية الطبية المطلوبة، كما أجمع المعتقلون الذين تحدّثت معهم المجلة، يزوره بشكلٍ دوريٍّ ضابطٌ طبيبٌ برتبة عقيد، وصيدلانيٌّ مرافقٌ له. يقول أبو النور: «نتعالج على نفقتنا الخاصّة بشكلٍ كامل. نسجّل على الدواء في المستوصف، وندفع ثمنه من جيوبنا ليجلبوه لنا، علماً أننا لا نستطيع الحصول على جميع أنواع الأدوية».

ويقول معتقلٌ آخر: «يتمّ، عبر المستوصف، بيع الموادّ والحبوب المخدّرة، كالبالتان والكابتاغون، إضافةً إلى الحشيش. وإدارة السجن على علمٍ بذلك».

الزيارات

بخلاف بقية سجون النظام المعروفة والسرّية، يُسمح في سجن حماة بزيارة المعتقلين السياسيين، لمرّةٍ واحدةٍ كلّ أسبوعٍ، لمدّة نصف ساعةٍ، من خلف القضبان. ورغم أن الزيارات مسموحةٌ إلا أن أهالي المعتقلين يتعرّضون للمضايقات وللابتزاز الماليّ.

يقول أحد المعتقلين لـ«صوَر»: «لكثرة المضايقات التي تتعرّض لها زوجتي أثناء الزيارة طلبتُ منها أن تـزورني مـرّةً كلّ شهر. المعتقلون يحلمون بالزيارة ويكرهونها في نفس الوقت. بعد انتهائها نفتّش تفتيشاً دقيقاً، خشية وصول رسائل لها علاقةٌ بالثورة إلى داخل السجن».

ويضيف بلهجةٍ حزينة: «عندما أعود إلى الزنزانة بعد كلّ زيارةٍ أشعر بحزنٍ شديد، فالكثير من رفاقي لا أحد يزورهم ولا يعرفون مصير أهاليهم».

وقائع ومعلوماتٌ عن سجن حماة المركزيّ

يقع بالقرب من أوتوستراد حلب-دمشق، بالقرب من شارع الثلاثين، ويجاور المنطقة الصناعية.

يحوي ١٣٥٠ معتقلاً: ٧٠٠ بتهم سياسية لها علاقةٌ بالثورة، و٦٥٠ بتهم جنائية. فيه عدّة أجنحةٍ لمعتقلي الجنايات والجنح (القتل؛ المخدّرات؛ السرقة؛ السير؛ الاغتصاب). أما معتقلو الثورة فيوزّعون على ٥ أجنحةٍ تحمل أسماء: (إرهاب١؛ إرهاب٢؛ إرهاب٣؛ إرهـاب٤؛ الجناح الاحـترازيّ، ويقع خارج كتلة السجن الأساسية).

لا يحوي سجن حماة نساءً، ولكن فيه ٢٠ طفلاً، تتوزّع تهمهم بين الجنائية والسياسية.

سجناء حماة: محاكماتنا مهزلةٌ لا تتجاوز مدّتها ٣٠ ثانية

سامي الحلبي

تتولى محكمة الإرهاب التابعة لوزارة العدل في دمشق، والتي أنشئت عام ٢٠١٢ كبديلٍ عن محكمة أمن الدولة، محاكمة معظم السجناء السياسيين في سجن حماة المركزيّ. ويحاكم السجناء فيها تباعاً. مع العلم أن هذه المحكمة لم تكن، منذ إنشائها، سوى ستاراً للأفرع الأمنية.

يروي عاطف الحمويّ، وهو أحد المعتقلين: «لا أحد منا يعرف بموعد محاكمته حتى يأتي السجان ويذيع مجموعةً من أسماء الأشخاص الذين سيتمّ اقتيادهم إلى محاكماتهم في صباح اليوم التالي، الذي غالباً ما يكون يوم الأحد».

وتتراوح أعداد الذين يقادون إلى المحكمة في المرّة الواحدة بين ٣٠ و٤٠ سجيناً. يروي الحمويّ: «يوضع المعتقلون في سيارةٍ متوسطة الحجم، ويحشرون في مساحةٍ ضيقةٍ جداً لا تتجاوز العشرة أمتارٍ طوال الطريق، لا إمكانية للجلوس فيها على الإطلاق. نتمنى أن تسير السيارة بأقصى سرعةٍ، من أجل دخول الهواء بكميةٍ أكبر من نافذتين لا تتجاوز مساحة الواحدة منهما ربع مترٍ مربع».

يؤخذ المعتقلون بدايةً إلى حمص. ويستغرق الطريق بين حماة وحمص قرابة الساعة والنصف، إذ تسلك السيارة طريق حماة-سلمية-حمص، بعيداً عن أوتوستراد حلب دمشق الدوليّ، خشية هجوم كتائب المعارضة عليها. وفي حمص يسلَّم المعتقلون إلى مجموعةٍ من الشرطة التابعين لسجن عدرا، لينطلق الموكب مجدّداً سالكاً طرقاً فرعيةً، واصلاً مع غياب الشمس تقريباً إلى سجن عدرا.

يحكي أبو النور، وهو أحد المعتقلين أيضاً: «الذهاب إلى المحاكمة بالنسبة إلينا ليس أكثر من يومٍ كاملٍ من الإرهاق النفسيّ والشتائم التي لا تتوقف. ركوب هذه السيارة، مع كلّ هذا العدد، لمدّة ساعتين، كفيلٌ بالتسبّب لأيٍّ كان بانقراصٍ في الفقرات».

ومع دخول المعتقلين إلى سجن عدرا يتمّ تفتيشهم من جديد. يقول أبو النور: «التفتيش مهينٌ جداً. يجرّدوننا من الثياب وهم يضربوننا بالهراوات والخراطيم، بحجّة أننا قد نحمل أسلحةً أو أدواتٍ حادّة. وبعد انتهاء التفتيش يتمّ إدخالنا إلى مهجع الإيداع الخارجيّ. وهو غرفةٌ بمساحة ١٢ متراً مربعاً تقريباً، كبيرةٌ بمفاهيم السجناء السوريين، في زاويتها شبّاكٌ صغيرٌ، رائحتها كريهةٌ جداً، في زواياها بقع دمٍ متخثرٍ، لا يوجد في أرضيتها أي شيءٍ للجلوس عليه».

يجتمع في هذه الغرفة بين ١٧٠ إلى ١٩٠ معتقلاً من عدّة سجونٍ في انتظار تقديمهم إلى المحاكمة. ويظلّ الجميع واقفين، ربما لعدّة أيام، بسبب ضيق المكان. يقول أبو النور: «لا إمكانية لفعل أيّ شيءٍ إلاّ الوقوف بثبات. لائحة الممنوعات طويلةٌ جداً، إذ يمنع الحديث في السياسة أو إطلاق اللحية. الزيارات واستخدام الهاتف ممنوعان أيضاً. الاستراحة في هذه الفترة مرّتان أسبوعياً، ولمدّة لا تتجاوز الساعة. الاستحمام مرّةٌ واحدةٌ في الأسبوع بمياهٍ باردةٍ صيفاً شتاءً. عندما يذهب المعتقلون إلى هذا الحمّام ترافقهم هراواتُ السجانين في الذهاب والإياب، ولذلك يفضّل الكثيرون عدم الاستحمام».

تُنقل يومياً مجموعةٌ من معتقلي الإيداع الخارجيّ بسجن عدرا، عبر طريقٍ طويلٍ يستغرق حوالي الساعتين، قاصدين القصر العدليّ في

أوتوستراد المزة. يقول أبو النور: «المشوار إلى المحكمة رحلة عذاب أشدّ. الشتائم أعنف وأكثر قسوةً، تمسّ المعتقدات الدينية والأعراض. يوضع حوالي٢٠٠ معتقلٍ في غرفةٍ تحت الأرض لا تتجاوز مساحتها ٣٠ متراً مربعاً».

ويردف: «لا أعرف لماذا يحمل أشدّ السجانين قسوةً في السجون السورية اسم أبو حيدر! رئيس السجانين المذكور يحمل هراوةً كهربائيةً، يرافقه عددٌ من العناصر يحملون خراطيم مياه. لا يميّز ضربهم شاباً أو كبير سنٍّ، ينهال على كلّ بقعةٍ في أجسامنا مع موجةٍ من الشتائم. في البداية يفترض أيٌّ منا أن القصر العدليّ في دمشق الأكثر التزاماً بكرامة المعتقلين، فهو بيت العدالة. ولكن على العكس، هو الأعنف».

يشتكي المعتقلون من محاكماتٍ جائرةٍ لا تتاح لهم فيها أبسط حقوقهم، كالدفاع عن النفس أو توكيل محامين من طرفهم. ويرون أن المحاكمات التي يتعرّضون لها هزليةٌ وتفتقر إلى أبسط المعايير القانونية. يصف أبو النور المحاكمة قائلاً: «عادةً ما يرافق رئيسَ المحكمة أربعةٌ من الشبّيحة لحمايته الشخصية، رغم أن المعتقلين مكبّلو الأيدي والأرجل بالأغلال. يجلس، على يمينه كاتب العدل وعلى يساره النيابة العامة، بحضور ٣ مندوبين عن الأمن القوميّ، وعنصرٍ من المخابرات». ويتابع: «يرسَل إلى المحاكمة حوالي ٢٠٠ معتقلٍ بشكلٍ يوميٍّ. ندخل على دفعتين، كلٌّ منهما من ١٠٠ شخصٍ، إلى قفص المحكمة في غرفةٍ مجاورةٍ لقاعة القاضي. ويتمّ عرضنا على القاضي على دفعاتٍ، كلّ دفعةٍ من ١٠ أشخاصٍ. تكون الأضابير مكدّسةً فوق بعضها أمامه. يبدأ بالكلام: «فلان بن فلان، أنت متهمٌ بكذا وكذا، أجّلت قضيتك لتاريخ كذا».

ويُجمع المعتقلون الذين تواصلت معهم المجلة على «أن المحاكمة لا تستمرّ أكثر من ثلاثين ثانية. كما لا يُسمح فيها للمتهم بالكلام، وإن أراد ذلك يقوم أحد الشبّيحة من مرافقي رئيس المحكمة بجرّه إلى الخارج».

يذكر عاطف الحمويّ: «إن استطاع المعتقل توكيل محامٍ للدفاع عنه يمنعون المحامي من الكلام، ويكون حضوره شكلياً فقطً». ويضيف: «أطول محاكمةٍ قد تستمرّ دقيقةً واحدة. المتوسّط هو ثلاثين ثانية. يتمّ الحكم على حوالي ٢٠٠ معتقلٍ في حوالي ساعةٍ واحدةٍ فقط».

يعود المعتقلون بعدها إلى غرفة الإيداع الخارجيّ في القصر العدليّ حتى نهاية النهار، ليُرحّلوا باتجاه سجن عدرا، حيث يبقون لمدّة أسبوعٍ أو اثنين.

يقول أبو النور: «عندما نبقى أسبوعاً في عدرا فهذا يعني أننا سنمكث لأسبوعٍ آخر في حمص. نوضع مع عناصر النظام وشبّيحته الذين عاقبتهم أجهزةً المخابرات لارتكابهم مخالفاتٍ متعدّدة، وهنا يبدأ مشوارٌ آخر من الذلّ المضاعف. تخيّل أنك خرجت ضدّ هؤلاء القتلة الذين سرقوا ونهبوا ودمّروا مدينتك وقتلوا أبناء حيّك وتسكن معهم في نفس المكان! العذاب مضاعفٌ لأنك لا تستطيع أن تتفوّه بأيّ حرف. يسرقون طعامك، يحتكرون مكان نومك، يخلقون المشاكل والفتن من أجل أن تعاقَب من قبل السجّانين».

أما عاطف فيقول: «رحلة أسبوعين من أجل محاكمةٍ مدّتها ثلاثين ثانيةً، يذوق فيها المعتقل كلّ ألوان العذاب والشتائم والذلّ، وفي النهاية تؤجّل المحاكمة، وعليك أن تبدأ فصلاً جديداً من الانتظار والأمل في محاكمةٍ عادلةٍ لن تأتي، أو في عفوٍ يخرجنا من الجحيم، أو في تحرير المعارضة للسجن وإخراجنا منه».

«شبكة الصحفيات السوريات» راضيةٌ عن الأهداف التي حقّقتها
عيدموني: نعمل على بحثٍ هو الأوّل من نوعه، ولم نُقم أيّ تدريبٍ في الداخل بسبب الوضع الأمنيّ
فريق عملنا صغيرٌ مقارنةً مع باقي المنظمات

«صوَر» تحاور ميليا عيدموني مسؤولة الحملات في شبكة الصحفيات السوريات حول مشروع الشبكة وأهدافها

حاورها: يوسف شيخو

ميليا عيدموني، ٢٦ عاماً، من سوريا، حاصلة على إجازة في الإعلام وإجازة في الفلسفة من كلية الآداب في جامعة دمشق، بدأت العمل الصحافي عقب التخرج العام ٢٠٠٧، وتخصصت في مجال الصحافة الإلكترونية. عقب مشاركتها في ورشة عمل حول دمج الإعلام بقضايا الإعاقة، أصبحت عضو في لجنة وزارة الإعلام للخطة الوطنية لقضايا الإعاقة. وتسعى حالياً لنقل التجربة والخبرة في هذا الموضوع لأكبر عدد من الصحفيين /ات في كل المحافظات السورية.

بدأ مشروع «شبكة الصحفيات السوريات»، كمؤسّسة غير ربحية، مستفيداً من تجربة سابقة لصحفيات ألمانيات، ومن ثمّ جرى تطوير الفكرة لتناسب واقع حال السوريات. أطلق مشروع الشبكة، التي تأسّست على يد الصحفيّات رولا أسـد وليس الجاسم وميليا عيدموني، في العام ٢٠١٢، وفي جعبة القائمين عليه مجموعة أهداف؛ على رأسها خلق ملتقىً للصحفيات السوريات للتواصل وتبادل الخبرات، وتسليط الضوء على القضايا والاهتمامات المشتركة بينهنّ، والعمل على تغيير الصورة النمطية للنساء في وسائل الإعلام، وتوفير مساحة للتوعية القانونية بحقوق المرأة. لكن ما هو المشترك بين المشروعين السوريّ والألماني؟ وهل من أفكارٍ وجد القائمون على المشروع السوريّ أنه من الصعوبة تطبيقها، مراعاةً للاختلاف بين الظرفين؟

توضح ميليا عيدموني، إحـدى مؤسّسات «شبكة الصحفيات السوريات»، خلال حوارٍ مع مجلة «صوَر»، بالقول:

المشترك بين المشروعين هو الفكرة، لكننا في الشبكة قمنا بتطويرها لتناسب الحالة السورية والتوزع الجغرافيّ للصحفيات والصحفيين سواء في داخل سوريا أو في بلدان اللجوء/الجوار، بالإضافة طبعاً إلى ظهور وسائل الإعلام المحلية الجديدة بعد الثورة.

كان الهدف في البداية تعزيز دور الصحفيات السوريات في المجال الإعـلامّي ودعمهنّ مباشرة، بالإضافة إلى العمل على تحسين صور النساء في الإعلام ووقف تنميط أدوارهنّ في المجتمع. ولكن، بعد الخبرة التي اكتسبناها خلال عملنا الميدانيّ، تمّ توسيع دائرة العمل بالتركيز على دعم الصحفيين والصحفيات السوريات من خلال تنمية مهاراتهم الصحفية سواء في العمل الإذاعيّ أو المكتوب أو المصوَّر، مع التركيز على تبني المساواة بين الجنسين في التغطيات الصحفية بغضّ النظر عن الموضوع أو القالب. وأصبح تركيزنا على موضوعاتٍ متعلقةٍ بالنساء السوريات، وخاصّةً مع ارتفاعٍ عددهنّ في بلدان اللجوء وغياب التغطية الإعلامية المهنية والواقعية لقضاياهنّ، وتهميش ممنهج للدور الذي قامت وتقوم به النساء في الثورة السورية.

هل يسير المشروع كما خُطّط له؟ إلى أيّ مدىً حقّق أهدافه؟

بفضل جهود الفريق القائم على الشبكة، ودعم جميع أعضائها، يسير مشروعنا على خطّة العمل التي وُضعت. ونحن، كشبكة صحفيات، راضـون عن الأهـداف التي تمّ تحقيقها حتى اليوم بالرغم من عدم توافر التمويل لكافة المشاريع والنشاطات التي خطّطنا لها. بإمكاننا القول إن الشبكة تمكنت من تحقيق أكثر من ٦٠٪ من الأهداف التي خطّطت لها.

لا تتوقف أهداف الشبكة عند الدفاع عن

حقوق الصحفيات السوريات، بل تتعدّاه إلى الدفاع عن حقوق المرأة السورية ومساندتها في ظلّ الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد.. ألا ترون أن توسيع نطاق عملكم ربما يصعّب مهامكم ويقلّل من فرص تحقيق الأهداف المرجوّة؟

ليس الدفاع عن حقوق الصحفيات منفصلاً أو بعيداً عن الدفاع عن حقوق المرأة السورية. وهدفنا كمدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان، أولاً وأخيراً، الوصول إلى دولة القانون التي لا تميّز بين رجلٍ وامرأة، وإلى مجتمعٍ يحترم حرية الرأي والحوار. ولأن هدف الشبكة دعم الصحفيات والصحفيين في سوريا، وفريق عملنا صغيرٌ مقارنةً مع باقي المنظمات الحقوقية والإنسانية؛ نركّز على توثيق الانتهاكات الحقوقية تجاه الصحفيين والصحفيات، ونحاول توفير مساحةٍ قانونيةٍ للتوعية بحقوقهم وتعزيز العمل المهنيّ وتحقيق تكافؤ الفرص في مختلف مجالات الإعلام، إضافةً إلى توفير منصّةٍ إعلاميّةٍ تحترم حريّة الرأي والتعبير. كما نعتمد بشكلٍ مباشرٍ على تنظيم حملات ضغطٍ، مع الشركاء المحليين، على صنّاع القرار لتغيير القوانين التمييزيّة ضد المرأة.

هل حاولتم أن توسّعوا مجال نشاطكم ليشمل الداخل السوريّ؟

يشمل نشاط الشبكة الداخل السوريّ بكلّ تأكيد، وإن لم نقم بأيّ تدريبٍ هناك حتى اللحظة نتيجة الوضع الأمنيّ والخوف على سلامة الأعضاء. ولكن الشبكة تمكّنت، عبر سلسلةٍ من التدريبات خلال الأعوام الماضية، من الوصول إلى مجموعةٍ من الصحفيات والصحفيين المقيمين في الداخل. ونحرص دائماً، خلال أيّ تدريبٍ أو نشاطٍ، على استهداف عددٍ متساوٍ من الصحفيات والصحفيين الذين يغطّون الخطوط الأمامية ومن يعملون بشكلٍ مباشرٍ من بلدان اللجوء بهدف فتح باب تبادل الخبرة، خاصّةً وأن ظروف العمل والضغوط التي تواجههم تختلف من منطقةٍ إلى أخرى.

تموّل بعض المؤسّسات الأوربية الشبكة. هل هو تمويلٌ مشروطٌ ربما حدَّ من نشاطكم؟ وهل هناك مشاكل في التمويل لاستكمال عمل الشبكة؟

نعتمد على وضع إستراتيجيةٍ وسياسةٍ واضحتين داخل الشبكة لقبول التمويل، لتجنّب أيّ شكلٍ من أشكال الضغط. عادةً ما يكون شرط المؤسّسات الوحيد لتمويلنا هو الالتزام بتحقيق أهداف المشروع التي على أساسها تمّ التمويل. وكأغلب المنظمات السورية، ومع انحسار التمويل الخاصّ بمنظمات المجتمع المدنيّ السوريّ، ليس لدينا تمويلٌ دائم. ونعتمد حالياً على التمويل المقدّم من الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي (CFI)، ومنظمة «هيفوس» الهولندية، والمؤسّسة

الأورو متوسطية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ولتجاوز عقبة التمويل تؤمن الشبكة أن عقد شراكاتٍ وتوفير استشاراتٍ إعلاميةٍ خاصّةٍ بموضوع الجندر والعدالة الاجتماعية على المستوى المحليّ، مع المنظّمات والمؤسّسات الإعلامية السورية، هو الحلّ لضمان استدامة عملنا بعيداً عن مخاطر توقف التمويل.

ما هي أبرز مشاريعكم الحالية والمستقبلية؟

نعمل حالياً على بحثٍ، هو الأوّل من نوعه، حول وسائل الإعلام السورية التي ظهرت بعد العام ٢٠١١ وكيفية تغطيتها لقضايا النساء السوريات، مع تركيزٍ على حالة الصحفيات في تلك الوسائل الإعلامية، من المتوقّع أن يتمّ إطلاقه مع نهاية العام الجاري. وفي الوقت ذاته، قمنا حالياً بوضع اللبنة الأولى لمدوّنة سلوكٍ لتحسين وضع النساء في الإعلام السوريّ على صعيد المحتوى والمساواة بين الجنسين ووقف الصور النمطية في هذا المجال، وعلى الصعيد العمليّ فيما يخصّ وضع الصحفيات ودورهنّ في صنع القرار في مؤسّساتهنّ الإعلامية. وبدأنا مشاركة النسخة الأولية من المدوّنة مع عددٍ من الوسائل الإعلامية السورية لتبنّيها. كما بدأنا مرحلة تقديم مقترحات تمويلٍ لعدّة مشاريع جديدةٍ سيتم إطلاقها في العام ٢٠١٦.

التقسيم ومشروع الدولة الفاشلة

علي ملحم

مع دخول الثورة السورية منتصف عامها الخامس، ومع تصاعد حدّة الصراع ووتيرة تدويل الأزمة السورية، بحيث وصلت إلى الحدّ الذي لم يعد فيه أيّ مجالٍ لابتداع حلولٍ أو ابتكار استراتيجياتٍ سياسيةٍ بعيداً عن أيّ اعتباراتٍ إقليميةٍ أو دوليةٍ شاملة؛ يجعل كلّ هذا من مآلات الثورة، ومآلات الحرب -باعتبارهما منفصلتين بالأهداف متلازمتين بالسياق- تتشعبان بالمسارات والخيارات، لكنهما تعودان فتصبّان بالمجمل نحو مآلٍ مشتركٍ وحيد.. ألا وهو التقسيم!

يلوح التقسيم، كشبحٍ أو غولٍ سليط، يُجمع الكلّ السوريّ على نكرانه وتجاهله تمنياً، وقبوله والاستسلام له أمراً واقعاً ومفروضاً. فتحليل الوضع العسكريّ وفرز الحدود بين أمراء الحرب، أو أصحاب الأمر في المناطق، يجعل التقسيم واقعاً حقيقياً غير معلن. حتى أن الناس في الداخل السوريّ أخذوا يتبنون طبيعة حياةٍ وطبيعة تفكيرٍ واعتباراً للمناطق المختلفة على هذا الأساس. فسكان الغوطة معزولون في كانتونهم، تحكمهم سلطةٌ وقوانين وعلاقاتٌ اقتصاديةٌ واجتماعيةٌ تختلف جذرياً عن تلك التي تحكم وتسود بين الناس القاطنين على بعد كيلومتراتٍ عنهم في قلب العاصمة دمشق. كما أن التشكيل الاجتماعيّ في الشمال السوريّ غدا كانتوناً له محاكمه ومؤسّساته وحتى عملته «الليرة التركية حالياً»، والتي تختلف كليّاً عن محاكم الخلافة الإسلامية ودنانيرها ودراهمها التي تسود في الرقة وحتى أقصى تخومها في جرابلس التي تفصل بين دويلتي الأكراد بين عفرين وكوباني شرقاً وغرباً.

ليس الوضع العسكريّ وحده ما ينبئ بوجود واقع التقسيم ومآله، فالحالة السياسية على الصعيد الدوليّ تشي شيئاً فشيئاً باقتراب وقوعه. فتركيا، التي تلوّح حالياً بإقامة المنطقة العازلة في الشمال السوريّ، لا تبغي منها إلا منطقةً جغرافيةً استراتيجيةً تبدّد أحلام ومطامح حزب الاتحاد الديموقراطيّ بإقامة الفدرالية الكردية في سوريا، وتشكل منطلقاً لدولة «المعارضة المعتدلة» في الشمال السوريّ، والتي تدرّب أمريكا «صديقة الشعب السوري» مقاتليها الآن كي يكونوا فرق مارينز تجعل من هذه المنطقة خاليةً من داعش، ولكن ليس من صواريخ «الأسد» وبراميله.

التقسيم، وإن كان مفروضاً بسلطة الأمر الواقع، إلاّ أن ما يجذّره بمرارةٍ أقسى وبشدّةٍ أعنف تلك البراميل المتفجرة والصواريخ الفراغية التي تنهمر دون أيّ تمييزٍ فوق الأراضي السورية الخارجة من سلطة الأسد. هنا ينقسم الوطن السوريّ على صعيد الموت حتى. فتتولد من جرّاء ذلك أواليةٌ ذاتيةٌ تقسم النسيج المجتمعيّ السوريّ على صعيد النفوس والعقول. لم يعد ابن الساحل بقادرٍ على أن يستشعر الألم الذي يهيم بين شوارع مدينةٍ قرب عاصمة دولته مثل دوما، كما أن ابن مدينة سقبا لا يجمعه أيّ اعتبارٍ نفسيٍّ أو اجتماعيٍّ مع أهالي دمشق الذين يأكلون ويشربون ما يشتهون في مطاعم وحاناتٍ ليليةٍ، أما هو فيُسكت ألم معدته بحفنةٍ من حبات الشعير.

هذا التقسيم العسكريّ والسياسيّ والاجتماعيّ والنفسيّ لسوريا، لا يُسقط معه حدود الدولة والوطن فحسب، إنما يسقط معه ممكنات الانتماء وحوامله الوطنية، إن كان هناك من بقايا لها بعد كلّ هذه المجازر وكلّ هذه الفظاعة التي تحملها الصور المتداولة في الإعلام وعلى الصفحات الشخصية لمواقع التواصل الاجتماعيّ. فليس لك من قدرةٍ على أن تقول أو تؤمن بوطنٍ يجمع السوريين وأنت ترى طفلك الرضيع يغرق بدمائه ولست قادراً على أن تجمع أشلائه المبعثرة في سوق دوما، فما بالك بأن تجمع وطناً بأكمله.

قد يكون التقسيم حلّاً في النهاية، قد يكون من المفيد أن نبقى في أرضٍ أقلّ حجماً مقابل سفكٍ أقلّ لدماء أطفالنا، لكن ما يحمله التقسيم ليس مجرد تقطيعٍ عبثيٍّ لمساحة من الأرض. إن هذا التقطيع لا يصبّ في

النهاية إلاّ في مصلحة طـرف واحـد ليس إلا، هو نظام الأسد. فإذا كان لنا أن نعتبر أن التقسيم سيتمّ لا محالة، فإن السيناريو الأقرب واقعيةً للحدوث هو تقسيم الخارطة السورية عمودياً إلى ثلاث دويلات متجاورة ومتناحرة. في أقصى الشرق لدينا داعش «دولة الخلافة الإسلامية». وهذه الدويلة موجودة ومؤسسة، شئنا أم أبينا. وقد أخذت ترسم ملامحها وحدودها وعلاقاتها المعلنة وغير المعلنة مع دول الجوار، من بيع النفط والغاز لتركيا وكردستان العراق، ونظام الأسد حتى. ثم لدينا في الداخل دولة «سوريا الثورة»، أو ما اصطلح على تسميته «دولة الإيمان»، التي تمتد في الشمال من حلب وإدلب وصولاً إلى حماة. ويستحوذ النظام على ما بقي من سوريا والتي ستكون «دولة الأسد»، أو ما اصطلح على تسميته «دولة الكفر»، وستمتد على طول الساحل وصولاً إلى دمشق ودرعا، مـروراً بمدينة حمص ومناطق القلمون.

أما الحديث عن دويلة أو كانتون للمكوّن الكرديّ السوريّ فيبدو أن الفاعل التركيّ، ممثلاً بحزب العدالة والتنمية، يصبّ كامل جهوده وعلاقاته الدولية والإقليمية لمنع إقامته وحدوثه.

قد يمثل السيناريو سابق الذكر حلاً لسيل الـدم المسفوك، لكن السؤال هل سيكون مفيداً ونصراً للشعب السوريّ الثائر؟ بالنظر إلى الوضع الاقتصاديّ السياسيّ لهذه الدويلات المتشكلة نجد أن «دولة سوريا الثورة»، أو «دولـة الإيمـان» هي الحلقة الأضعف في السيناريو؛ فهي سوريا المدمّرة التي فعلت فيها طائرات الأسـد وصواريخه ما فعلت على مدار خمس سنوات منذ انطلاق الثورة، وهي سوريا التي لا تملك أيّ منفذ بحريٍّ، والتي يهيم في ظهرها وحش داعش الأصوليّ وتحكمها نزاعات أمـراء حربها من جبهة نصرة وأحرار شام وجيش مجاهدين. إنها، بكل تأكيد، «سوريا الضارّة»، التي ستظل بؤرةً للتحارب والمجازر والحصار والجوع. وسيبقى للأسد «سوريا المفيدة» بكلّ ما فيها من مؤسّسات وبنىً تحتية ومنشآت ومرافئ بحرية وعلاقات مؤسّسة مع الجوار، وبامتدادها الإقليمي نحو لبنان عبر «حزب الله»، وتحالفها الاستراتيجيّ الـسريّ مع إسرائيل.

هكذا لن يكون التقسيم، إن كان له المضيّ وفق هذا السيناريو، سوى هزيمة أخرى للثورة ولسوريا الحرية في مقابل نصر آخر للأسد في معركته الوحشية مع الشعب السوريّ التائق إلى الخلاص من الاستبداد والديكتاتورية.

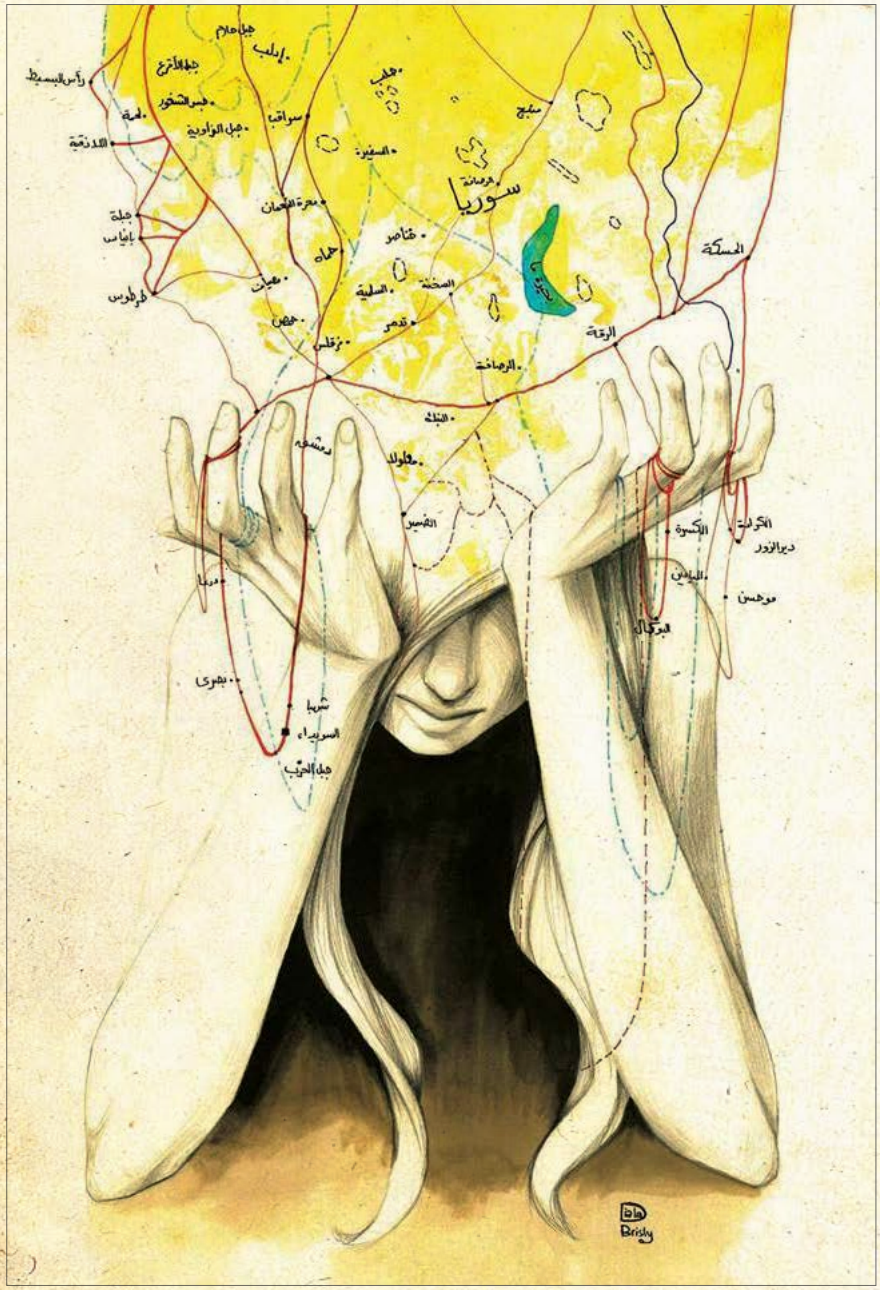

عن الوطن والوطنيّة

جاد الكريم الجباعي

كلمة الوطن، في العربية، لا تدلّ على المعنى المتداول اليوم في العالم، ولا على المعنى المتداول في العلوم السياسية، إلا من جهة تمهيد المكان وتهيئته للسكنى، أي من حيث الشغل البشريّ في التمهيد والتهيئة، وهذا يمكن البناء عليه، لأنه يدلّ على علاقةٍ مباشرةٍ بين الإنسان والمكان، بين الإنسان والأرض. بالشغل البشريّ لم تعد الأرض مجرّد مكانٍ أو امتداد، بل مكانٍ ممهَّدٍ ومهيَّأ ومُعتنى به، مكانٍ انصبّ فيه شغلٌ بشريٌّ، عضليٌّ وذهنيٌّ وجماليٌّ. وهذه ثلاثة أبعادٍ متلازمةٌ للشغل، تمنح الوطن خصائصه المميّزة التي تدلّ على أهله، من حيث طرائق تفكيرهم وأساليب عملهم ومستوى ذوقهم، وتعقد نوعاً من الصلة الروحية بين الإنسان والمكان، بين المسكن وساكنيه، والحقل أو البستان وزارعيه أو مبستنيه، وبين المشغَل والمشتغلين فيه، وبين الشارع والمارّة، وبين المدرسة والتلاميذ والمعلمين، وبين المتحف وزوّاره، والحديقة وروّادها، وبين الملعب واللاعبين، والمسجد والمصلين.. إلخ. لذلك يندرج التوطُّن في معنى التحضُّر، ثمّ في معنى التمدُّن، في مرحلةٍ لاحقة.

إذاً، الوطن مفهومٌ مدنيٌّ فائق التركيب، ينطوي على قيمٍ ذاتيةٍ وموضوعيةٍ، ماديةٍ وأخلاقيةٍ، اجتماعيةٍ – اقتصاديةٍ وسياسيةٍ، تنبثق جميعها من نوع الاجتماع البشريّ، من المجتمع والمجتمع المدنيّ وتنظيماته ومؤسّساته الخاصّة والعامة، تتوّجها الدولة ومؤسّساتها العامة، ولا سيما مؤسّستا التشريع والقضاء.

الوطن، بتعبيرٍ آخر، هو شكل وجود مواطناته ومواطنيه في الزمان والمكان، باعتبارهما وجهين متلازمين للوجود، وعلاقةٌ/علاقاتٌ حيَّةٌ وتفاعليةٌ أو جدليةٌ بين الناس والأرض والسلطة العامة، السيدة والمستقلة، أي الدولة، مع توكيد صفة العامّة للسلطة، بصفتها سلطة قانونٍ عامٍّ، لا سلطةً شخصيةً، كما كانت الحال عندنا، ولا تزال. لقد وُجد القانون الوضعيّ لكي لا يخضع شخصٌ لنظيره. وهو أبٌ لحذف الطابع الشخصيّ للسلطة، بما هو أحد الآثار المتبقية من عهود القنانة والرقّ. والبلدان التي لا تزال فيها السلطة شخصيةً، على الرغم من وجود دساتير ومدوّناتٍ قانونيةٍ، بلدانٌ أقرب إلى همجية العصور القديمة والوسطى منها إلى المدنية والحداثة، لأن السلطة الشخصية دوماً سلطة قهرٍ وإكراهٍ واستتباعٍ أو استعباد. ففي ظلّ السلطة الشخصية يتحوّل الوطن إلى امتدادٍ لجسد الحاكم المستبدّ ومرتع لبطانته الفاسدة، ممن ينهبون ثروات الوطن وقوّة عمل المجتمع، ويذلّون الناس قياماً وقعوداً، فتنتفي المواطنة والوطنية، وتنكفئ الجماعات على نفسها، ويلوذ بها الأفراد، ويغدو «الدفاع عن الوطن» دفاعاً عن التسلط والاستبداد، وليس لأيّ عاقلٍ مصلحةٌ في أن يفعل ذلك، إلا لاتقاء شرٍّ أعظم، إذا كان ثمّة شرٌّ أعظم من التسلط والاستبداد. وللذين يلوّحون بخطر الاستعمار والإرهاب نقول: الاستبداد هو ما يستقدم الاستعمار، وينتج الإرهاب، ويطفئ جذوة الحياة الإنسانية. وثالوث الاستبداد هو الحاكم والكاهن والرعية الخانعة، ومن ثمّ، هو نظامٌ معمولٌ للحيوانات فقط.

والوطنيّ هو المنسوب إلى الوطن، بغضّ النظر عن جميع صفاته الشخصية ومحمولاته.. وعكسه الأجنبيّ. ولا تزال صفة الوطنيّ دارجةً في الجزيرة العربية لتمييز أهل البلد عن الوافدين، عرباً كانوا أم غير عرب. ولذلك فإن صفة الوطنيّ للشخص لا تقبل التفاضل، فالوطنيّ في سوريا هو السوريّ، كبيراً

كان أم صغيراً، غنياً أم فقيراً، مالكاً أم غير مالك، حاكماً أم محكوماً، موالياً أم معارضاً، علمانياً أم تيوقراطياً، متديناً أم ملحداً، يمينياً أم يسارياً.. إلخ، وكذلك المرأة الوطنية أو السورية. من دون هذا الأساس المعرفيّ والأخلاقيّ لا تكون مواطنةٌ ولا وطنية.

ربما يرجع التفاضل في صفة الوطنية، في سوريا، إلى حقبة الاستعمار الفرنسيّ، لتمييز المحابين للسياسة الاستعمارية والمتعاونين مع المستعمر عن بقية أفراد الشعب. انقضى عهد الاستعمار المباشر ولكن عهد المفاضلة لم ينقض، وتحوّل التفاضل في الوطنية إلى عادةٍ ذهنيةٍ وأخلاقيةٍ رديئة. لذلك يتبادل السوريون، على اختلافهم واختلاف سوياتهم التعليمية والثقافية، تُهَم العمالة والخيانة والتآمر مع أعداء الأمة. فإذا صدّقنا كلّ متّهِم، من الموالين والمعارضين، ينتج أن السوريين جميعاً خونةٌ وعملاء ومتآمرون مع أعداء الأمة، وهذه كارثةٌ معرفيةٌ وأخلاقية.

أما على صعيد الراهن السوريّ فإن التفاضل في الوطنية يرجع، كما ندّعي، إلى فساد السياسة مفهوماً وممارسةً. إذ لا تزال السياسة تستمدّ معناها من الحقل الدلاليّ للحاكمية والولاية وعصمة أولي الأمـر ووجـوب طاعتهم، ولو كانوا فاسقين أو مجرمين، وتستمدّ معناها كذلك من «سياسة الدواب»، حسب معناها القاموسيّ، وطبيعة من يمارسونها. وإذ يبرِّئ كلّ متّهَم نفسه، ينتج أن جميع السوريين ملائكةٌ طاهرون، وهذه كارثةٌ من النوع السابق نفسه.

ومن ثمّ فإن تحويل الوطنية إلى أدلوجةٍ تافهةٍ وغبيةٍ، وقيمةٍ معياريةٍ تختلف باختلاف المتكلم أو المتكلمة، بدلاً من كونها منظومة حرّياتٍ شخصيةٍ وعامةٍ، ومسؤولياتٍ اجتماعيةٍ وإنسانيةٍ وأخلاقية، وحقوقٍ مدنيةٍ وسياسيةٍ متساويةٍ والتزاماتٍ قانونية، يكفلها الدستور والقانون، وتحويلها، من ثمّ، إلى حكم قيمةٍ نسبغه على الآخر المختلف والأخرى المختلفة متى نشاء وننزعه عنه وعنها متى نشاء، هو أساس التوحش والإرهاب اللذين نشهد مظاهرهما كلّ يوم. الوطنية ليست ترنيمة مديح، بل هي صفةٌ للمواطنة والمواطن، بغضّ النظر عن أيّ اعتبارٍ إثنيٍّ أو دينيٍّ أو مذهبيٍّ أو جنسيٍّ أو طبقيٍّ أو فكريٍّ أو سياسيٍّ.. إلخ.

صحيحٌ أن السوريّ (= الوطنيّ) ليس من يحمل بطاقة الهوية الشخصية وجواز السفر السوريَّين، إذا كانت بطاقة الهوية وجواز السفر مجرَّدَين من أيّ قيمةٍ اجتماعيةٍ وإنسانيةٍ وثقافيةٍ وسياسيةٍ وأخلاقية. أما إذا كانا على خلاف ذلك، فكلّ سوريٍّ وطنيٌّ وكلّ سوريةٍ وطنيةٌ، حتى يثبت العكس بحكم قضائيٍّ معللٍ يصدر عن قضاءٍ مستقلّ. حين تكون الدولة دولة جميع مواطناتها ومواطنيها بالتساوي، وتعبيراً عن حياتهم الأخلاقية؛ تغدو لبطاقة الهوية الشخصية وجواز السفر قيمةٌ رمزيةٌ، كقيمة العلم الوطنيّ والنشيد الوطنيّ، تدعو إلى الفخر والاعتزاز.

الناس، السكان، المواطنات والمواطنون مثلما هم في الواقع لا مثلما تريدهم السلطة أن يكونوا؛ هم مضمون الوطن ومن يمنحونه خصائصه الوطنية، بعملهم وإنتاجهم وإبداعهم، ويجعلونه جزءاً من نسيج حياتهم الاجتماعية والإنسانية العامة، أو النوعية، وركناً من أركان عالمهم. فإذا كان الوطن شكلاً متناقضاً مع مضمونه يكفّ عن كونه وطناً، ويتحوّل إما إلى مجرّد مكان إقامةٍ قسريةٍ، دائمةٍ أو مؤقتة، وإما إلى ساحة صراعٍ وحربٍ، وهو كذلك اليوم.

لدى عودتي من «المؤتمر القوميّ العربيّ»، الذي عقد في مدينة الجزائر، منذ وقتٍ بعيد، وقفتُ في مطار دمشق في الطابور أو الرتل الخاصّ بالسوريين. سلّمتُ جواز سفري لرجل الأمن. وضعه جانباً، وقال لي: اذهب إلى المحفوظات. للمصادفة، لم يكن أحدٌ أمام غرفة المحفوظات من غير السوريين، العرب والأجانب مرّوا بحفظ الله ورعايته. نادى عليَّ باسمي شخصٌ من نافذة غرفة المحفوظات، فتقدّمتُ إليه. ناولني وريقة مراجعة لفرع الأمن العسكريّ بدمشق، هي نموذجٌ مطبوعٌ، لم يملأه الشخص المعنيّ بعد، وقال لي: وقّع هنا. فأجبته: النموذج فارغٌ، فعلى ماذا أوقع؟ أجابني بعصبيةٍ ظاهرة: وقّع بلا علاك. فأجبته: إذاً أبصم لك بإبهامي الأيسر أو الأيمن أيهما تريد. فبادرني قائلاً: «وقّع بلا أكل خرا». قلت له: إذاً لن أوقّع، ولن أدخل بلدي بموافقة من أحد أو على شروطه كائناً من كان. ضعوني على طائرة مغادرة واقذفوا بي خارج الحدود حيثما تشاؤون. فعلا صوته بالشتائم والتهديد، وعلا صوتي بالرفض وأسبابه. وإذا بضابط برتبة مقدّم خرج من الغرفة وانتحى بي جانباً، وسألني: لم لا توقّع؟ عليك مراجعة فرع الأمن العسكريّ (فرع فلسطين). قلتُ له: خرجتُ من سوريا بموافقة أمنية لمرّة واحدة، من الفرع نفسه، ولا أقبل أن أعود إلى بلدي بموافقة من أحد، أو على شروطه. أنا سوريٌّ، ومن حقّي العودة إلى بيتي وأسرتي. أجاب بلطف: إنه الروتين. أنا أتفهّم موقفك، ولكن لا بدّ أن توقّع حتى تعود إلى أسرتك. قلت له خذوني موجوداً إلى الفرع المعنيّ، لأنني لن أراجعه بمحض إرادتي لهذا السبب.. وبعد حديثٍ طويلٍ وقّعتُ وانصرفت.

خطر لي يومها أن أراجع الفرع وأسلمه جواز سفري وهويتي الشخصية، وأستقيل من سوريتي التي اخترتها طوعاً، فأبي لبنانيٌّ، وكان بوسعي الحصول على جنسيته. أجل؛ فكّرت

ملياً بالاستقالة من سوريتي التي لم تعد تعني سوى هذين: جواز السفر والبطاقة الشخصية، الفارغَين من أيّ معنىً حقوقيٍّ أو سياسيٍّ أو أخلاقيٍّ، والمجرّدَين من أيّ قيمةٍ رمزية. وشعرتُ بأسىً عميقٍ أنني أعرّف نفسي بأنني سوريٌّ لسوريٍّ مثلي، لا لأجنبيّ.

يعرّف السوريّ نفسه بأنه سوريٌّ عندما يكون خارج الحدود السورية، ولا يفعل ذلك عندما يكون داخلها. هذا يعني أن الهوية السورية تعريفٌ موجَّهٌ من السوريّ لغير السوريّ، وصفةٌ يطلقها غير السوريين على السوريين، بصرف النظر عن غيرها من الصفات. وهكذا فإن الوطنية منظوراً إليها من الخارج تعني الانتماء إلى الدولة، (الأرض والشعب والسلطة العامة). أمـا الوطنية منظوراً إليها من الداخل فتعني منظومة الحريات والحقوق التي يكفلها الدستور والقانون، ويتمتع بها المواطنون والمواطنات بالتساوي، فتستحق بذلك أن يحترمها هؤلاء وأن يدافعوا عنها، ويبذلوا في سبيل ذلك الغالي والنفيس. من هنا بالضبط ينبع الاعتزاز الأدبيّ بالوطن والمفاخرة به، وتنشأ الروح الوطنية والحميّة الوطنية. الدفاع عن الوطن هو، في واقعه العمليّ، دفاعٌ عن الحرّيات الخاصّة والعامّة وعن الحقوق المدنية والسياسية والكرامة الإنسانية، وعن حياةٍ إنسانيةٍ كريمة، وإلا ما معنى الهزائم المتتالية التي منينا بها أمام إسرائيل مجتمعاً ودولـةً ومؤسّسات؟ صحيحٌ أن الدفاع عن الوطن واجـبٌ أخلاقيٌّ، ولكن لا واجبات من دون حقوق. الوطنية منظومة حرّياتٍ ومسؤولياتٍ ومنظومة حقوقٍ وواجباتٍ متكاملةٍ، وإلا لا تكون وطنيةً، بل مشاعر زائفةً وأدلوجةً خاويةً من أيّ معنى ومن أيّ قيمةٍ، تسقط لدى أوّل اختبار.

وفي جميع الأحوال، الحياة الإنسانية والكرامة الإنسانية أهمّ من الوطن والوطنية. والحرّية هي معنى الكرامة الإنسانية، وقوام إنسانية الفرد رجلاً كان أم امرأة، إذا تجرّد أو جُرِّد منها بأيّ وسيلةٍ من وسائل التجريد يتحوّل إلى مجرّد كائنٍ بيولوجيٍّ، يأكل ويشرب ويكدح وينام ويتكاثر، ويقتل ويُقتَل في سبيل ذلك، شأنه شأن الكائنات البيولوجية الأخرى. لذلك كانت المواطَنة مشروطةً بالحرية المدنية ومقترنةً بها. والحرّية المدنية نسبيةٌ دوماً، وقابلةٌ للنموّ والانبساط، ومقترنةٌ بالمسؤولية الاجتماعية والقانونية والأخلاقية، وإلا لا تكون سوى حرّيةٍ طبيعيةٍ، كحرّية الحيوان في غابة. فعندما تحتكر السلطة الحرّيةَ لنفسها، وتمنعها عن المواطنات والمواطنين، يتحوّل من يمارسون السلطة إلى وحوشٍ كاسرةٍ وكائناتٍ لا أخلاقيةٍ.

السوريّ الطيب، في نظر السلطة، هو السوري الميِّت، موالياً كان أم معارضاً. وكلمة الميِّت في اللغة تعني المسلوب الإرادة، الذي لا قوّة له ولا حول ولا طول، بخلاف كلمة الميْت، بتسكين الياء، التي تعني من فارق الحياة. السوري الطيب هو السوري الميِّت، حتى عام ٢٠١١، إذ تغيّرت القواعد بعد هذا التاريخ، فغدا السوري الطيب هو السوري الميْت، بتسكين الياء، مثلما نسكّن آلامنا، يستوي في هذا أيضاً المعارضون ومعظم الموالين. الموت، كالبراميل المتفجرة والصواريخ الطائشة والقذائف المجنونة والغازات السامة، لا يفرّق بين معارضٍ وموالٍ. السوريون المقيمون ميِّتون وأمواتٌ بالقوّة أو بالفعل، ما دام كلّ فريقٍ من المتحاربين يراهن على «النصر» في حربٍ عبثيةٍ وعدميةٍ، لا ينتصر فيها أحد.

تحذيرٌ للسّوريين خارج البلاد: عقاراتكم في خطر
ثغراتٌ قانونيّةٌ وشبكات تزويرٍ لنقل ملكيّة العقارات دون علم أصحابها
تعميمٌ حكوميّ: بيع وشراء العقارات بموافقةٍ أمنية

نضال يوسف

فوجئت (رندة العظم) أن البيت الذي تملكه في منطقة الطلياني وسط دمشق، وفيه العديد من القطع الأثرية من قصر العظم، لم يعد لها، إذ استحوذ عليه شخصٌ آخر، يملك كلّ الحقوق التي يكفلها له القانون بالتصرّف في البيت. السيدة العظم، التي قدّرت سعر بيتها -تبلغ مساحته ٢٠٠ مترٍ مربع- بنحو ١٠٠ مليون ليرةٍ سورية، كشفت أن عملية التزوير التي أدّت إلى نقل الملكية وإجراء عمليات البيع دون علمها نفّذها تاجر سياراتٍ، بالتواطؤ مع محامٍ، في المنطقة ذاتها، وبيع البيت بـ١٢ مليون ليرة.

حالة هذه السيدة، التي تعاطف معها الشارع السوريّ، واحدةٌ من مئاتٍ، وربما أكثر بكثيرٍ، من الحالات التي وجد فيها سوريون أن حقهم الذي يكفله الدستور بامتلاك عقارٍ لا يمكن أن تحميه وتضمنه الدولة. فحالة انعدام الأمن، والفوضى الموجودة، والاصطفاف الحادّ القائم، أسّست لبيئةٍ خصبةٍ ومناخٍ مناسبٍ لنشاط شبكات تزويرٍ كبيرةٍ ومتشابكةٍ مع قوىً نافذةٍ، تعمل على تزوير صكوك الملكية العقارية.

نقاط ضعف

منذ مدّة، تسجّل المحاكم السورية دعاوى قضائيةً فحواها نقل ملكية العقارات بتزويرٍ منجزٍ بطريقةٍ مُحكَمةٍ وغايةٍ في الدقة، حسبما روى لمجلة (صوَر) أحد القضاة العقاريين بعدلية دمشق. مؤكّداً أن أروقة المحاكم تزخر بالكثير من هذه الدعاوى التي تحتاج إلى زمنٍ ليس بالقصير للبتّ فيها، وإجراءاتٍ طويلةٍ ومتشابكةٍ للتأكّد من حصول التزوير أو عدم حدوثه، وإصدار حكمٍ واضحٍ وصريحٍ يعيد لصاحب الحقّ المظلوم حقّه الذي حاول آخر استلابه منه.

لم يشأ القاضي، الذي فضّل عدم ذكر اسمه، تقديم إحصائيةٍ عن عدد الدعاوى المنظور فيها أمام القضاء فيما يتعلق بتزوير ملكية العقارات. محذّراً من خطورة هذا الجرم -أي التزوير- ومنبّهاً مالكي العقارات من إبرام وكالاتٍ عامةٍ، أو التساهل في إطلاع الآخرين على ملكياتهم والوثائق المتعلقة بها، أو فسح المجال للآخرين لاستخدام البطاقة الشخصية، أو ترك البيوت فارغةً دون قاطنين فيها. وأشار إلى أن معظم الدعاوى التي ينظر فيها استغل المزوّر نقاط الضعف هذه لينقل الملكية، ثمّ يبيع العقار لآخرين.

ضمن المعدّلات العالمية

المديرية العامة للمصالح العقارية، التي تعدّ من أعرق المؤسّسات السورية، إذ يتجاوز عمرها تسعة عقودٍ، وتملك تجربةً غنيةً في مجال الحفاظ على ملكية الناس؛ يقرّ مديرها العامّ عبد الكريم إدريس: «بوجود حالات تزويرٍ في ملكية العقارات». معتبراً أن هذه الظاهرة ليست جديدةً على عمل المديرية، من جهةٍ، وأن الحالات المكتشفة حتى الآن لا تصل إلى حدّ الخوف من انتشار التزوير وتفاقمه، من جهةٍ ثانية. يقلل إدريس من حجم هذه الظاهرة التي لا تزيد -وفق قوله- عن المعدّلات العالمية (دون أن يحدّدها). ويرى أن المديرية حريصةٌ جداً على ممارسة دورها بصرامةٍ وجدّيةٍ لجهة الحفاظ على حقوق المواطنين العقارية. مشيراً إلى العبء الكبير الملقى على عاتقها، وهي قادرةٌ عليه، المتعلق بمتابعة ٤,٧ ملايين عقارٍ في البلاد، وأكثر من ١٠٠ ألف سجلٍّ عقاريٍّ، فيما الورقيات ما زالت تحكم عمل معظم المديريات بالمحافظات، لأن مشاريع أتمتة الصحائف العقارية لم تنته بعد.

استغلال الظروف

كيف تحدث عملية التزوير؟ وجّهت مجلة (صـوَر) هـذا السؤال إلى المحامي يونس إبراهيم، المتخصّص في مثل هذه القضايا، الذي شرح بالتفصيل المراحل التي يعتمدها مزوّرو الملكيات العقارية، واستغلالهم لعدّة نقاط ضعف. يبيّن إبراهيم أن المزوّر قد يحصل على البطاقة الشخصية لمالك العقار، بأشكالٍ مختلفة، فيذهب إلى الكاتب بالعدل ويبرم وكالةً باسم شخصٍ ما تخوّله التصرّف القانونيّ بالممتلكات، أو يبيع العقار فـوراً لشخصٍ آخر. وغالباً ما يعتمد المزوّرون على الحالة الأمنية السائدة -وفقاً للمحامي إبراهيم- ووجود شريحةٍ كبيرةٍ من الناس خارج البلاد ومنازلهم فارغةً، فيعلم هؤلاء بذلك ويدّعون أمام الشاري أنهم أصحاب الملكية، ويعرضون أسعاراً متهاودةً تحت حججٍ مختلفة، كالسفر أو العمليات الجراحية أو لدفع مبلغٍ لقاء فكّ أسرٍ مخطوفٍ أو معتقل، تغري البعض بالشراء دون التدقيق في السعر الحقيقيّ أو في الملكية الحقيقية. فيقوم المزوّر بتنظيم وكالةٍ مزوّرةٍ وإرسالها إلى المصالح العقارية التي تلتزم بنقل الملكية بناءً على الأوراق المقدمة إليها، على افتراض حسن النية وحقّ تصرف المالك. وردّاً على السؤال عن احتمال فساد وتواطؤ موظفي المصالح العقارية، أو تساهلهم في تسجيل الملكية؛ أكّد مدير عام المصالح العقارية إدريس أن هذا الأمر عارٍ من الصحة ولا أساس له على أرض الواقع، ولم يثبت حتى الآن تواطؤ موظفٍ بهذا الخصوص. وبـيّن إدريـس أن العاملين في المديرية قد يتساهلون في استخراج بيان قيدٍ عقاريٍّ أو أيّ وثيقةٍ، لكنهم، في موضوع تسجيل أو نقل الملكية، يبدون الحرص الشديد، ويطبّقون الإجراءات التي تحفظ الحقوق أساساً. كما أن هذه العملية ليست فرديةً، أي لا يقوم بها موظفٌ واحدٌ، بل سلسلة من العمليات التي تتطلب تواقيع عدّة موظفين وتدقيقهم في الإضبارة وصكّ ملكية العقار. ولفت إلى أن عمل المديرية يتعلق بمطابقة الأوراق والتأكّد من صحتها، فإذا كانت نظاميةً ومستوفيةً للشروط، وكلّ التواقيع عليها معتمدة، ولا سيما ما يتعلق بالبائع، فإن العاملين في المديرية لا يملكون حقّ إعاقة نقل الملكية. وتُظهر بيانات المصالح العقارية الكمّ الهائل من المعاملات التي تنجز؛ ففي النصف الأوّل من العام الجاري بلغ عدد القيود والتركات ٦٠٤ آلاف، وتجاوز عدد العقود ١١١ ألفاً، بينما تخطّت أعداد البيانات والمخطّطات ٨٥ ألفاً.

حسن النيّة في القضاء

أوضح قاضي العقارات في عدلية دمشق الذي التقته مجلة (صوَر) أن القاضي، عندما ينظر في مثل هذه الدعاوى، يقف أمام معطياتٍ مختلفةٍ ومتناقضة، فكلّ أطـراف القضيةً يقولون إنهم على حقّ، وهذا ما يتطلب وقتاً كافياً لدراسة القضية، والتأكّد من كلّ الوثائق ومدى صحّتها وقانونيتها. ويشير إلى أنه في حال أن أحداً ما اشترى عقاراً بطريقةٍ مزوّرة،

ثمّ باعه إلى شخصٍ آخر، ليتبيّن فيما بعد أن المالك الأساسيّ لم يبع، وادّعى أن هناك عملية تزوير، فالإجراء المتخذ حالياً هو تثبيت الملكية للشاري الأخير، على افتراض حسن النية في هذه العملية من البيع والـشراء، ثمّ تبدأ عملية المقاضاة والتدقيق في عملية البيع الأولى بين المالك الأسـاسيّ والشاري الأول. وهنا تتبين كلّ خيوط القضية، وكيف جرت عملية التزوير، ومن سهّل العملية، ومن اشترك فيها؟ وردّاً على سؤال: في حال تبيّن للقاضي حصول عملية التزوير، ماذا يكون الحكم؟ أكّد القاضي أن الشاري الأخير، الذي ثبت حسن نيته ولا علاقة له بعملية التزوير، يكون صاحب الحقّ ويُسجّل العقار باسمه. أما الشاري الأوّل من المالك الأساسيّ فيحكم القاضي ضدّه، ويطالبه بتسديد المبلغ ثمن البيت، إضافةً الى محاكمته بجرم التزوير. سألت (صوَر) القاضي: وفي حال امتناعه عن الدفع، وهذا ما يحدث، لأنه بالأساس مزوِّرٌ، مـاذا يفعل القضاء؟ قال القاضي: للأسف هذا ما يحدث. ومن ثمّ يدخل المتخاصمون في متاهةٍ جديدةٍ تتعلق بالطرق القانونية الأخرى لتسديد دينٍ مترتبٍ على المحكوم.

معالجاتٌ جزئية

اتبعت الحكومة طريقين للتصدّي لهذه العمليات؛ الأوّل من خلال إصـدار وزارة العدل تعميماً يقضي بعدم اعتماد أيّ وكالةٍ لدى الكاتب بالعدل إلا بعد مراسلة الجهة التي أصدرتها (أي الكاتب بالعدل ذاته) للتأكّد من صحة ودقة الوكالة، وضمان أن الكاتب بالعدل أصدر هذه الوثيقة فعلاً، بما يضمن قانونيتها. والطريق الثاني، وهو الأهمّ، تعميمٌ لرئيس مجلس الوزراء، صدر في ٤ آب ٢٠١٥، يتضمّن عدم تنظيم أيّ عملية بيع وشراء عقاراتٍ إلا بعد الحصول على موافقةٍ أمنية. وورد في التعميم: تضاف حالةٌ جديدةٌ إلى الحالات التي تحتاج إلى موافقةٍ أمنيةٍ مسبقةٍ وهي: حالة بيع العقارات أو الفراغ (منازل ـ محلات) في المناطق المنظّمة وغير المنظّمة، وذلك لمنع تسلل المجموعات المسلحة واستغلالهم لهذه الثغرة والإقامة في الأحياء الآمنة.

بيئةٌ للتزوير

هذا ما يحدث إذاً، شبكاتٌ للتزوير تستغلّ ظـروف الحرب في سورية، تبيع وتشتري وتتصرّف في ملكيات الناس العقارية دون وجه حقٍّ، فيما الأنظمة والقوانين، المفترض أنها تحمي أصحاب الملكيات، تُخرَق بشكلٍ سهلٍ. فالجهات الحكومية المؤتمنة على توثيق المالك لحقّه لا تملك الأدوات الكافية لضمان هذا الحقّ، وعدم السماح للآخرين بمسّه أو التصرف فيه بشكلٍ غير مـشروع. وهو ما يشجّع نشاط شبكات التزوير والفساد الموجودة على مزيدٍ من الممارسات المخلّة بالقانون، وتأسيس مزيدٍ من هذه الشبكات، نظراً للعائد المـاديّ الكبير الـذي تحققه، وتوافر بيئةٍ ومناخٍ مناسبين لعملها.

عدسة: جيان حج يوسف - عامودا

عدسة: عبد الكريم عنكير -ريف حماه

عدسة: حكم ابو سارة - ريف حلب

عدسة: مهند بابلي - حي صلاح الدين/ حلب

أوراق الإدارات والمحاكم.. من تفاصيل الفوضى السورية

النظام يضيّق الخناق على الوكالات القانونية والسماسرة يسرقون السوريين

ليليا نحاس

فوضى قضائيةٌ في حلب واختلال الشرعية يدفع المدنيين إلى محاكم النظام

جورج.ك.ميالة

النظام يضيّق الخناق على الوكالات القانونية والسماسرة يسرقون السوريين

ليليا نحاس

أصدرت وزارة العدل في حكومة النظام مؤخّراً عدّة قرارات تتعلق بالوكالات الخارجية والداخلية، منها تقصير المدّة المتاحة لاستخدام هذه الوكالات، وضرورة إرفاقها بالموافقات الأمنية. وبرّر النظام قراراته هذه بضرورة التضييق على عصابات تزوير الوثائق الرسمية، التي اعترف بنفسه عبر وسائل إعلامه بانتشارها في مؤسّساته.

ويسخر المحامي عروة سوسي من هذا التبرير قائلاً: «هل من المعقول أن يغيّر النظام القوانين من أجل التضييق على السماسرة، حريٌّ به أن يلقي القبض عليهم!».

ويضيف: «لو لم يكن النظام شريكاً لهذه العصابات لما أصدر هذه القرارات التي تهدف، في النهاية، إلى التضييق على المواطن السوريّ الذي غدا لاجئاً في مختلف بقاع الأرض».

الوكالات الخارجية

تشترط مؤسّسات النظام حديثاً على الوكالات القادمة من سفاراته خارج سوريا أن تكون مرفقةً بموافقةٍ أمنيةٍ من دمشق، يتقدّم المواطن للحصول عليها عبر مكاتب وزارة الخارجية في طرطوس ودمشق وحلب، والتي تتكفّل بإرسالها إلى الفرع الأمنيّ المختصّ في دمشق.

يستغرق الحصول على الموافقة الأمنية شهرين على أقلّ تقدير، قد تصل إلى أربعة أو خمسة شهورٍ نتيجة الروتين والضغط الشديد. وكثيراً ما يأتي الجواب بعدم الموافقة لأسبابٍ مجهولةٍ، ما يضطرّ الكثيرين إلى دفع رشاوى للأجهزة الأمنية للحصول عليها.

يقول المحامي عروة سوسي لمجلة «صوَر»: «يخشى من هو مطلوبٌ للأمن التوجّه إلى مكاتب وزارة الخارجية، خوفاً من اعتقاله من عناصر الأمن هناك، ما يضطرّه إلى دفع الأموال للسماسرة الذين يتقدّمون بطلب الموافقة الأمنية نيابةً عنه عبر مكاتب الخارجية».

أما أبو عمر، وهو مقيمٌ في السعودية، فيروي تجربته لـ«صوَر» قائلاً: «لا توجد سفارةٌ سوريةٌ في السعودية، ولذلك اضطررت إلى السفر إلى المكتب القنصليّ في البحرين بغية الحصول على وكالةٍ خاصّةٍ لأرسلها لأخي في حماة لبيع سيارة. وبعد ٣ أشهرٍ من إرسالها للحصول على الموافقة الأمنية من دمشق أتى الردّ بالرفض. لجأ أخي بعدها إلى أحد السماسرة، فحصل لنا على الموافقة لقاء ٧٠ ألف ليرة».

وزارة الأشغال العامة

ويضيف أبو عمر بلهجةٍ ساخرة: «يبدو أن الحكومة السورية أصدرت هذا القرار لتأمين فرص عملٍ للسماسرة».

تضييقٌ على الوكالات في الداخل

يحقّ للمواطن السوريّ توكيل شخصٍ آخر، وكالةً عامةً أو خاصّةً، لإتمام معاملات البيع والشراء والتوقيع والتعامل كممثلٍ عن الموكِّل. الوكالة غير محدودةٍ بمدّة، لكن أية مؤسّسةٍ يتمّ التعامل معها بموجب الوكالة تشترط تقديم نسخةٍ عنها مصدّقةٍ من القصر العدليّ. في وقتٍ سابقٍ كان يتمّ تجديد النسخة كلّ ثلاثة أشهر، أما اليوم فيجب استخدامها خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ التصديق.

وعن سبب هذا القرار يقول المحامي محمود حمام لمجلة «صوَر»: «خفّض النظام المدّة بسبب انتشار التزوير وبيع حقوق المواطنين والعقارات عبر وثائق مزوّرة، إضافةً إلى محاولته حجز أموال المعارضين عبر إلغاء وكالةٍ سابقةٍ لهم. وقد يكون هناك سببٌ إضافيٌّ هو محاولته الحصول على سجلاتٍ جديدةٍ بدلاً عن القديمة أو التالفة».

إسماعيل شابٌّ مقيمٌ في حلب، يروي معاناته لـ«صوَر» قائلاً: «عند الذهاب إلى القصر العدليّ بالقرب من شارع القوتلي، وأنا المقيم في مناطق سيطرة النظام، أحتاج إلى تخطيطٍ دقيق؛ فالمنطقة خطرةٌ ورصاص القنّاصة يصيب المارّة يومياً. بعد طول انتظارٍ، استمرّ من الساعة التاسعة صباحاً حتى الثالثة ظهراً، استطعت تصديق نسخة الوكالة، بعد دفع ألف ليرةٍ لسمسارٍ على باب القصر العدليّ».

ويتابع: «توجّهت لقبض راتب أخي المسافر خارج سوريا، بموجب الوكالة، من المصرف التجاريّ في منطقة باب جنين، فاتهمني الموظف أن وكالتي مـزوّرة. بعد عدّة أيام راجعت مدير البنك وعرضت عليه الأوراقَ فقال إنها صحيحة. توجّهت مجدّداً إلى الموظف، بعد اتصال هاتفيٍّ بين المدير وبينه، فنظر إلى الأوراق وقال إن صلاحيتها قد انتهت وعليّ تصديقها من جديد. عدت مـرّةً أخرى وصدّقتها. وأثناء خروجي من المكان سقطت بقربي قذيفة هاون في منطقة محطة بغداد، أصيب على أثرها عدّة أشخاصٍ بجروح خطيرة».

يعلّق إسماعيل: «كدت أن أفقد حياتي من أجل هذه الورقة». ويضيف: «اكتشفت منذ أيام أن هذا المحاسب يتهم جميع المراجعين له بأنهم يحملون وثائق مزوّرةً، في محاولةٍ منه لدفع المراجع إلى اليأس وعدم العودةً للمطالبة بأمواله، ليقوم هو بتزوير وثائق الاستلام ويسرق الأموال».

تزوير الوكالات

تستغلّ عصاباتٌ منظّمةٌ من السماسرة والمحامين حالة الفلتان الإداريّ والأمنيّ في مناطق النظام للقيام بأعمالٍ خارجةٍ عن القانون، أبرزها تزوير الوكالات القانونية بجميع أنواعها.

يتحدث محمد.ع، المقيم في محافظة إدلب: «اتصل بي أحد جيراني في ضاحية الأسد بدمشق ليخبرني أن في بيتي سكاناً جدداً. أحسست بصدمة، فقد تركت بيتي وأغلقته ولا يوجد فيه أحدٌ. سافرت إلى دمشق لاستطلاع الأمر لأكتشف أن البيت تمّ بيعه بموجب وكالةٍ مزوّرةٍ باسمي، وأنّ المكتب العقاريّ لا علم له بالموضوع».

ويتابع: «تواصلت مع المكتب العقاريّ فأوضح لي أنه يتعامل مع محامٍ منذ عدّة سنواتٍ، وأن هذا المحاميّ جاء وعرض البيت للبيع، وبعد عدّة أشهرٍ اشتراه الساكن الجديد. أدركت وقتها أنني تعرّضت لعملية نصبٍ منظّمةٍ، فوكلت محامياً مشهوداً بكفاءته، وتقدّمت بشكوى لدى الشرطة. وبالفعل، بعد عدّة أشهرٍ، وبعد عرض الوكالة على المختصّين، تبيّن أنّ البيت قد بيع بموجب وكالةٍ مزوّرةٍ، وصدر قرارٌ باعتقال المحامي. والآن أتابع الأمر حتى تسترجع المحكمة الأموال التي سرقها».

تستهدف الكثير من هذه المجموعات المدنيين المسافرين خارج سوريا، خصوصاً في دمشق وحلب، أو من لا يستطيع التوجّه إلى مناطق سيطرة النظام.

ورث أحمد نوري عن أبيه محلاً تجارياً في منطقة الجميلية بحلب. وسافر في بداية ٢٠١٢ إلى السعودية، ليكتشف لاحقاً أن محله قد تمّ بيعه بموجب وكالة مـزوّرةٍ أيضاً. يقول لمجلة «صـوَر»: «لا أستطيع السفر إلى سوريا لمتابعة الأمر، فأنا معتقلٌ سابقٌ ومطلوبٌ للخدمة الإلزامية. لديّ عقد تملك نظاميٌّ للعقار. ربما، إن تغيّرت الأوضاع أو سقط النظام، أستطيع السفر إلى سوريا لاسترجاع محلّي الذي تقدّر قيمته بحوالي ٢٠ مليون ليرة».

فوضى قضائية في حلب واختلال الشرعية يدفع المدنيين إلى محاكم النظام

جورج.ك.ميالة

مع سيطرة قوّات المعارضة السورية على محافظة حلب خلال العام ٢٠١٢، تشكّلت هيئاتٌ شرعيةٌ لعبت دور الموجّه والمرشد لمقاتلي المعارضة، أغلب القائمين عليها من المشايخ ودارسي العلوم الشرعية والفقه. ومع مرور الوقت أصبحت الحاجة ملحةً إلى وجود سلطةٍ قضائيةٍ تسيّر حياة المدنيين في المناطق المحرّرة، فاجتمعت الفصائل على تشكيل محكمةٍ شرعيةٍ واحدةٍ تفصل في القضايا المدنية، كالزواج والطلاق ومعاملات البيع والشراء والميراث. لكن حالة الفوضى الإدارية التي تعيشها هذه المناطق، وتعدّد الآراء، والخلافات المستمرّة بين الفصائل العسكرية، أدّت إلى انشقاقاتٍ في جسم هذه المحكمة، أبرزها انشقاق جبهة النصرة وتأسيسها محكمةً خاصّةً بها.

ويصف رئيس تجمع المحامين الأحرار، المحامي غزاون قرنفل، المحاكم الشرعية بأنها «مشروعٌ لأسلمة المجتمع من خلال محاولة بعض التيارات الإسلامية وضع يدها على القضاء للتأسيس لسلطةٍ ديكتاتوريةٍ أخرى، لا يملكون فيها مشروعاً أو رؤيةً حقيقيةً لمستقبل سوريا».

وشكّلت التجاوزات التي قام بها بعض الشرعيين، كإصدار فتاوى بوضع اليد على أملاك مدنيين بذريعة أنهم من مؤيدي النظام، وسكوتهم عن سرقاتٍ قامت بها فصائل مسلحةٌ لمنشآتٍ عامةٍ وخاصّة، إضافةً إلى تدخلات الفصائل في المحاكم وعدم استقلاليتها بشكلٍ كاملٍ؛ دوافعَ جمعت بين المحامين المتضامنين مع الثورة والقضاة المنشقين عن النظام لتأسيس هيئةٍ قضائيةٍ مدنيةٍ مستقلةٍ لا تخضع لنفوذ أحد، فأعلن عن تشكيل مجلس القضاء الموحّد، الذي نال اعتراف الائتلاف الوطنيّ ووزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة. ولكن غياب الأداة التنفيذية، الممثلة بالشرطة، في المناطق المحرّرة، وتدخلات الفصائل العسكرية، وعدم الاعتراف الدوليّ القانوني، شكّلت أسباباً رئيسيةً لإضعاف نفوذ مجلس القضاء الموحّد.

يقول مصطفى، وهو ناشطٌ من مدينة حلب، لمجلة «صوَر»: «ملاحظاتٌ سلبيةٌ كثيرةٌ تعتري أداء المحاكم بمختلف أنواعها. ففي مجلس القضاء الموحّد لاحظتُ عدّة حالات تلاعبٍ بالقانون، وانحيازاً لصالح بعض الأطراف دون وجه حقّ».

ويتابع: «منذ نحو شهرين تمّ اعتقال قريبٍ لي في ريف حلب الغربيّ نتيجة خلافٍ مع شريكه في العمل. تم إيقاف الاثنين رغم أن قريبي هو صاحب الحقّ، بشهادة المحامين والشهود. ولكن القاضي قام بإطلاق سراح الشخص الآخر نتيجة صلة قرابةٍ معه».

ويضيف مصطفى: «مثل هذه التصرّفات تزعزع ثقتنا بالمحاكم، التي يجب أن تحكم بين الجميع بالعدل».

عادل محامٍ آخر ينتقد المحاكم الشرعية قائلاً: «ليست المحاكم الشرعية أفضل حالاً، فقد قامت بالاستيلاء على الكثير من أملاك المدنيين، خصوصاً في الريفين الشماليّ والغربيّ، بحجّة أنهم من الشبّيحة. كما صمتت عن استيلاء بعض الكتائب على بيوت مدنيين، بحجّة إقامة أصحابها في

مناطق سيطرة النظام».

لا تعترف المحاكم الشرعية، وخصوصاً التابعة منها لجبهة النصرة، بالوثائق الصادرة عن مجلس القضاء الموحّد، كما أنها لا تسمح لقضاته بالترافع في محاكمها، والعكس صحيح. ويتجنّب المدنيون الترافع أمام محاكم النصرة، وخصوصاً في القضايا المدنية، إلا أنهم يضطرّون إلى المثول أمامها في حال رُفعت دعوى ضدّهم لديها.

أحكام الميراث

أبرز ما يميّز المحاكم الشرعية اعتمادها تطبيق أحكام الشرع في قضايا الميراث، بينما يعتمد مجلس القضاء الموحّد على القانون العربيّ الموحّد ذي الطابع المدنيّ.

يقول المحامي قرنفل: «تقوم الهيئات القضائية الشرعية العاملة على الأرض بتوزيع الأنصبة الإرثية دون النظر إلى نوع العقار إن كان ملكاً أم أميرياً، في حين أن القانون السوريّ المعمول به قبل الثورة يميّز بينهما».

ويضيف: «كنا سابقاً ننظّم حصر إرثٍ شرعياً للعقارات (الملك)، وبالتالي يتمّ تقسيم الأنصبة الإرثية وفق الشريعة الإسلامية، كما كنا ننظّم حصر إرثٍ قانونياً من أجل العقارات الأميرية، تقسم فيه الأسهم الإرثية بشكلٍ متساوٍ بين الذكر والأنثى، وهذا ما يعتمده مجلس القضاء الموحّد. أما الهيئات القضائية الشرعية فتنظّم وثيقة حصر إرثٍ شرعيةً واحدةً لكلّ العقارات، تمنح بموجبها الذكر ضعفي حصّة الأنثى».

البيع والشراء

إن غياب الاعتراف القانونيّ الحقيقيّ بالوثائق الصادرة عن جميع أنواع المحاكم في المناطق المحرّرة بحلب يدفع المدنيين إلى اللجوء إلى محاكم النظام، والتحايل ودفع الرشاوى للسماسرة نتيجة تعذّر وصولهم إلى المدينة. ويتوجّه الكثيرون من ريف حلب إلى كتّاب العدل والمحامين في منطقة عفرين، الذين يستطيعون السفر إلى القصر العدليّ في الجزء

الغربيّ من حلب، الواقع تحت سيطرة النظام، وما زال يعترف بأختامه والأوراق الصادرة عنه.

أبو حسن مـزارعٌ من قرية قبتان الجبل، يتحدّث لـ«صوَر» عن تجربته: «أجريت وكالةً عند كاتب العدل لمحامٍ في عفرين من أجل تخليص أمور شرائي لسيارةٍ في حلب. وبدوره سافر المحامي إلى حلب وأكمل المعاملة وتمّ الفراغ لي».

ويضيف أبو حسن: «كلفني إتمام الشراء٥٠ ألفاً، ولكني أظنّ أن الأمر هكذا أفضل، فلديّ الآن وثيقة ملكيةٍ نظاميةٌ تعترف بها جميع الجهات».

وتواجه سكان حلب مشاكل أخرى في قضايا بيع العقارات المخالفة. إذ تنتشر في أحياء المدينة، منذ عشرات السنوات، هذه العقارات التي لا يملك أصحابها سندات ملكيةٍ لها في السجلات العقارية. وجرت العادة، قبل الثورة، أن يثبتوا ملكيتهم بموجب أحكامٍ قضائيةٍ، فيما يتعذّر تنفيذ مثل هذه الدعوى اليوم، ما تسبّب في إيقاف حركة بيع وشراء هذه العقارات.

كما تحلّ العادات والتقاليد بديلاً عن القانون في بعض الأرياف. إذ امتنع الكثير من المزارعين في السابق عن تسجيل عقاراتهم، خصوصاً المبنية منها ضمن الأراضي الزراعية، والتي أصبح بيعها وشراؤها أكثر صعوبةً.

عيسى، من مدينة إعزاز، يقول للمجلة: «بنيت بيتاً في مزرعتي عام ٢٠٠٨، ولا أملك أية وثيقةٍ تثبت ملكيتي له سوى سند ملكية الأرض. وبعد انتشار الفوضى والسرقة في المنطقة توجّهت إلى المحكمة الشرعية، مصطحباً معي جيراني كشهودٍ وسند ملكية الأرض. منحتني المحكمة الشرعية وثيقةً تثبت ملكية البيت، تتضمّن المواصفات والمساحة».

ويضيف عيسى: «أعلم أن هذه الوثيقة غير معترفٍ بها لدى النظام وخارج سوريا، لكن أهالي المنطقة يعترفون بها، وهي ضروريةٌ لبيع البيت والأرض مستقبلاً».

مطالباتٌ بالتوحّد

تتعالى أصوات الناشطين والمهتمين للمطالبة بتصحيح مسار القضاء وتفعيل أدواتـه التنفيذية، وضرورة تطبيق قانونٍ مدنيٍّ يتمّ احترامه من الجميع ويقف على مسافةٍ واحدةٍ من جميع الفصائل العسكرية. كانت آخر هذه الأصـوات حملةٌ أقامتها منظمة «اليوم التالي»، بالتعاون من نشطاء في المدينة، حملت عنوان: «أنصفونا بوحدتكم»، وهي جزءٌ من مشروعٍ يهتمّ بسيادة القانون في المناطق المحرّرة بسوريا.

العولمة والنسل «الملعون»

نارت عبد الكريم

بَيْنَا، في عملية احتضار سَرْمَدِيَّة، صرامة آلة تسيلُ كنموذج انتهى كمالهُ فتهاوى بإنتاجه مسخاً ما عاد بمقدور أحد التخلص منه، لحضارة تأسّستْ منذ أربعة آلاف عام على صورة مركبة لمحارب صياد، وذلك ما لا يريد أحدهما ولا كلاهما الإقرار به، أو تحمّل مسؤوليته، كما لا يريدان، كلاهما، الاعتراف بأبوّة هذا النّسل «الملعون» الذي جاءَ من زواج آثم دامَ أكثر من ستة عقود بين أنظمة حكم غربية ترفع شعار الديمقراطيةً وحقوق الإنسان وأنظمة حكم عربية مستبدّة. إنَّ تواتر الأحداث والعمليات واتساع رقعتها يؤكّدان ما أشرنا إليه آنفاً؛ فبدلاً من انكفاء «داعش» نتيجة ضربات التحالف وحلفائه أضحتْ أكثر بطشاً وجبروتاً وتوسّعاً، والعمليات الأخيرة في تونس والكويت ما هي إلاّ بداية. ولكن، ما علاقة ذلك بالعولمة؟

إنَّ العلاقة بين القاعدة وأخواتها، من جهة، والنظام الدوليّ الحديث، من جهة أخرى، هي علاقةٌ بين وجهي عملة واحدة، وهما في حالة تداخل بنيويٍّ كما التوأم السياميّ. ولأنَّ نسل هذا السِفاح ملعونٌ كما كلُّ سِفاح، فلا عجب أنْ يتنصّلَ منه «والداه» فيسعيا إلى قتله تحت شعار محاربة «الإرهاب». لكنَّ ذلك لا يُلزمنا بالنسيان، أو يدفعنا إلى خانة الإحساس بالذنب أو جلد «الذات» وتحقيرها. فهذا المسخ، الذي تمّ توليده في أفغانستان إبّان الحرب الباردة، بمساعدة أمريكية، عاد ليظهر من جديد بحلّة جديدة مضافة إليها بصمات أجهزة الأمن في كلٍّ من سورية وإيران وتركيا وغيرهم.

وفي حين كان بمقدور الاستخبارات العسكرية الأمريكية -التي راقبتْ مخبأ بن لادن في باكستان لأشهر طويلة قبل أنْ تقومَ بقتله- القبض عليه حياً ومحاكمته علناً، كما فعلوا من قبل مع قادة النازية الكبار الأكثر خطراً وإجراماً منه بما لا يُقاس، ومع مجرمي الحرب في صربيا، لكنهم آثروا التخلص منه ليس لأنَّه فقط رأس «الإرهاب» ومصدرٌ للخطر، بل لأنَّه أيضاً مجلبةٌ للعار. فالكثير من منتسبي القاعدة في سجون المملكة العربية السعودية كانوا لا يستوعبون سبب اعتقالهم، هم أنفسهم الذين أطلقت عليهم الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وحليفتها السعودية، لقب المجاهدين الأبطال إبّان حربهم ضدّ السوفييت. لا يعود هذا النّسل الهجين بتبعيته إلى قراءة إسلامية متطرّفة أو أصولية فقط، بل إلى ذلك العقد الآثم الذي أشرنا إليه آنفاً. لم يكن هذا العقد هو الأوّل من نوعه، فقد سبقهُ قرانٌ محرّمٌ، كما يقول عدنان حب الله، بين الخطاب العلميّ وبين الفكر الرأسماليّ، فأصبحَ الأوّل يخضعُ لسيطرة الثاني تحت شعار فلسفة الاستهلاك والعولمة.

أرامل الحرب.. بين فقد أزواجهنّ وتحدّيات الحياة

هاديا المنصور

بدموعٍ غزيرة تودّع نهى أطفالها الثلاثة الذين تركتهم عند عائلة زوجها المتوفى، بعد أن قرّرت الزواج وبدء حياةٍ جديدة.

نهى السويد (٢٨ عاماً)، من مدينة كفرنبل في ريف إدلب الجنوبيّ، واحدةٌ من نساء كثيراتٍ فقدن أزواجهنّ في الحرب الدائرة في سوريا، وبدأن يعانين حياةً صعبةً مليئةً بالفقر والعوَز تحت وطأة العادات والتقاليد التي لا تزال تتحكّم في المجتمعات الريفية في تلك المنطقة.

تقول نهى: «عشت ظروفاً قاسيةً بعد اعتقال أحد حواجز جيش النظام زوجي أحمد في ٢٠١٣/١٠/٢٥. كنت أحتمل الفقر والتشرّد وتحكّم أهلي في حياتي: لا تفعلي كذا، لا تذهبي إلى أيّ مكان، لا تبحثي عن عمل. مجموعةٌ من اللاءات كان عليّ الالتزام بها، إضافةً إلى تحكّم أهل زوجي أيضاً».

كانت نهى تتحمّل كلّ ذلك على أمل عودة زوجها سالماً ذات يوم، غير أن الأمور لم تجرِ كما كانت تأمل بعد وصول خبر وفاته داخل سجن عدرا بدمشق حيث كان معتقلاً بتهمة الإرهاب. شعرت نهى أن الدنيا باتت مظلمةً، ولم تعد تحتمل ما تعانيه مع أطفالها، على حدّ تعبيرها.

حاولت نهى البحث عن عملٍ تستطيع من خلاله إعالة أطفالها الثلاثة؛ علاء (٥ سنوات)، وعلا (٣ سنوات)، وسارة (سنة ونصف)، لكنها لم توفق بالعثور على عملٍ مناسبٍ، خاصّة وأنها لا تملك أيّ شهادةٍ أو خبرةٍ.

كانت تعيش مع عائلة زوجها الذين لا يكادون يؤمّنون قوت يومهم، لأنها لم تكن تملك منزلاً تأوي إليه مع أطفالها. وكان عليها تحمّل طباع والدة زوجها وأخواته اللواتي كنّ في شجارٍ دائم معها، فكانت تذهب الى بيت أهلها لتمضي عندهم بضعة أيام. تقول: «أهلي أيضاً فقراء، ومنزلهم صغيرٌ. وبذهابي إليهم مع أطفالي يضيق بهم المكان أكثر. صحيحٌ أنهم كانوا يحاولون أن لا يشعروني بذلك ولكني كنت أعرف كم تسبّب لهم زيارتي من أعباء». تشير نهى إلى أن كلّ ذلك دفعها في نهاية الأمر إلى الزواج، بعد أن تقدّم لها عريسٌ ذو إمكانياتٍ ماديةٍ جيدة، فأرادت وضع حدٍّ لتشرّدها ومعاناتها حتى لو كان ذلك على حساب أطفالها. تقول بغصّة وتنهّد: «سيكبر أطفالي ذات يوم وسيتفهمون وضعي، وستكون لهم حياتهم. أما أنا فلم يكن لديّ خيارٌ آخر، لأن وضعي كان متّجهاً من سيءٍ الى أسوأ».

نهى واحدةٌ من ثماني زوجاتٍ اضطررن إلى الزواج بعد وفاة أزواجهنّ، على صعيد قرى جبل الزاوية البالغ تعداد سكانها ٨٥٠ ألف نسمة، حيث تشكل نسبة النساء الأرامل ٢٥٪ بحسب تقديرات المجلس المحليّ في كفرنبل الذي يشرف إدارياً على تلك المناطق.

أما نور (٢٥ عاماً)، من قرية معرة حرمة، إحدى قرى جبل الزاوية أيضاً؛ فهي واحدةٌ من كثيراتٍ رفضن الزواج وبقين حاضناتٍ لأطفالهنّ، رغم كلّ الظروف التي مرّت بها بعد وفاة زوجها أثناء قصف الطائرة الحربية للقرية في ٢٠١٣/٩/٥، تاركاً ثلاث بناتٍ صغيراتٍ (أمل وأحلام وسابين).

تقول نور إنها ليست مستعدّةً لأن تتخلى عنهنّ رغم كلّ شيء، ومع تقدّم العديد من العرسان لخطبتها. وعن حياتها بعد وفاة زوجها تتحدث: «واجهت في البداية بعض المشاكل مع أهلي وأهل زوجي. كان عليّ أن أساير في أوّل الأمر، إلى أن أمّنت لي إحدى صديقاتي عملاً في أحد المراكز النسائية في معرة حرمة».

كان على نور أن تقنع أهلها وأهل زوجها بضرورة أن تعمل، فقد كانوا ضدّ هذه الفكرة بسبب العادات والتقاليد وكلام الناس. إذ تقيّد العادات حركة المرأة في البيئات الريفية، وتحول دون خروجها من بيتها وبحثها عن عمل.

لكن نور لم تيأس. واستطاعت، بمساعدة أحد الأقرباء، إقناع أهلها بضرورة أن تعمل، خاصّةً وأنها وجدت العمل المناسب وهو تسجيل أسماء النساء اللواتي ينتسبن إلى المركز لتعلم المهن، مثل الخياطة والتطريز والنسيج وغيرها. تنوّه نور إلى أنها حاصلةٌ على الشهادة

الإعدادية فقط، وأن مديرة المركز أرادت توظيفها بسبب وضعها.
وتقول: «باتت أموري أفضل مع عملي هذا، فقد أصبحت قادرةً على تأمين ما تحتاجه بناتي دون مساعدةٍ من أحد. المهم في الأمر أن زوجي ترك لنا بيتاً صغيراً نعيش فيه ولا نضطرّ إلى أن نسكن مع أحد».
يقول أبو عمر (٤٥ عاماً) أخو زوج نور: «لم نكن موافقين على عمل نور؛ ماذا سيقول الناس عنا؟ سيقولون إننا عاجزون عن التكفل بعائلة أخي بعد وفاته. كنا نستطيع أن نجمع لها من العائلة مبلغاً شهرياً يكفيها مع بناتها».
من جهةٍ أخرى تقول سحر (٤٨ عاماً) والدة نور: «وقفت مع ابنتي وساعدتها في إقناع والدها وإخوتها بعملها، فذلك أفضل من أن تنتظر من الآخرين أن يصرفوا عليها وعلى بناتها».
توفي زوج سمية الأحمد (٣٨ عاماً)، من قرية جبالا، جرّاء سقوط إحدى القذائف أمام منزله، تاركاً ستة أولاد، أربع بناتٍ وولدين. وعن معاناتها تقول سمية: «شعرت باليأس بعد وفاة زوجي. وسألت نفسي كيف سأنفق على أولادي بعد وفاته وأنا لا أملك من النقود إلا القليل، كما أنني لا أملك أيّ شهادةٍ أو مهنةٍ تساعدني على ذلك، وأولادي صغارٌ ولا يستطيعون العمل أيضاً؟». في بداية الأمر كانت تتلقى المعونات من بعض الجمعيات الخيرية، ولكن هذه المساعدات لم تكن كافيةً ودائمـة. لم تقف سمية مكتوفة الأيدي، وخاصّةً بعد افتتاح فرعٍ خاصٍّ بالنساء لمركز التدريب المهنيّ في قرية جبالا، فسارعت إلى التسجيل وتعلم مهنة الخياطة. وبمساعدةٍ من مديرة المركز اشترت ماكينة خياطة وبدأت تعمل في هذا المجال. تعبّر سمية عن سعادتها قائلة: «سررتُ كثيراً بعملي هذا الذي منعني من سؤال الآخرين، ودفع عني الفقر والعوز، وأشعرني بالسعادة والثقة بالنفس».
تقول أم عبدو (٤٠ عاماً)، إحدى جارات سمية: «فرحت لتحسّن حال جارتنا بعد إتقانها لمهنة الخياطة. وتشجيعاً منا لها فنحن جميعاً، أنا وبناتي وقريباتي وجاراتي، نخيط ملابسنا عندها». تضيف أم عبدو أن الزمن زمن حرب، والنساء من يقع على عاتقهنّ العبء الأكبر لمواجهة تحديات هذا الزمن الصعب. وتتمنى لو أن جميع النساء المتضرّرات كنّ مثل سمية، لا يستسلمن للظروف بل يسعين إلى تحسين أوضاعهنّ متحدياتٍ كلّ الصعوبات.
أبو حسين (٤٢ عاماً)، أحد أعضاء المجلس المحليّ في كفرنبل، يتحدث عن أوضاع الناس في ظلّ الأزمة الراهنة قائلاً: «لقد ارتفع عدد الأرامل إلى ٢٥٪، وكذلك أصبح اليتامى والفقراء والمحتاجين أكثر من نصف السكّان. نحن في المجلس نحاول توزيع المساعدات التي تصل إلينا بالتساوي على المتضرّرين بما فيهم الأرامل. ومع ذلك فهنّ لا يستطعن الاعتماد على المساعدات فحسب، نظراً للغلاء الفاحش والأوضـاع الاقتصادية المتردية».

تزويج القاصرات السّوريات في دول اللجوء الأسباب والإحصائيات والنتائج

عاصم الزعبي

لم يكن للأزمة السورية أثرها من ناحية الدمار والقتل الـذي شهدته البلاد خلال السنوات الماضية فقط، فذلك كان الواجهة الطبيعية لأيّ حربٍ تندلع في بلدٍ كسورية بين نظامٍ قمعيٍّ يحكم بالحديد والنار ومعارضةٍ لم تجد عن حمل السلاح بديلاً للدفاع عن الناس الذين خرجوا مطالبين بحقوقهم المشروعة بشكلٍ سلميٍّ، فقوبلت مطالبهم بالقتل والاعتقال والتشريد.

لم تقف آثـار الـحـرب عـلى مـا ذكـر، بل امتدّت إلى ما هو أبعد من ذلك. فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يمرّ بها السوريون تعدّ الأكبر بعد الحرب العالمية الثانية. وقد لجأ قرابة الستة ملايين سوريٍّ إلى دول الجوار، الأمر الذي أدّى إلى تشكيل مجتمعاتٍ جديدةٍ كان السوريون فيها دائماً الحلقة الأضعف.

وأدّت هذه الأزمة إلى نشوء أزمةٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ، إذ تشير الدراسات الأخيرة أن ما لا يقلّ عن ٨٠٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر. وأدّت هذه الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى الأزمة النفسية والاجتماعية لدى اللاجئين، إلى ظهور نوعٍ من الانتهاكات الأسرية لم تكن معروفةً في المجتمع السوريّ، أو ربما كانت نادرة الحدوث.

كانت الفتاة السورية الضحية الأبرز لهذه الأزمـة بمختلف جوانبها لـدى قسمٍ من العائلات التي لجأت إلى دول الجوار. ومن هنا بدأت فكرة تزويج الفتيات القاصرات بالظهور والازديـاد التدريجيّ مع اتساع الأزمة وامتدادها الزمنيّ.

كان أحد أهمّ أسباب بروز هذه الظاهرة هو محاولة الهروب من مخيمات اللجوء سيئة السمعة داخـل المخيمات نفسها وفي أوساط المجتمع الخارجيّ، إضافةً إلى الوضع الاقتصاديّ والعوز الشديد الذي أدّى إلى القبول بتزويج القاصرات من بعض الجنسيات العربية والخليجية بشكلٍ خاصٍّ مقابل بعض المهور المرتفعة.

ففي الإحصائية الصادرة عن دائرة قاضي القضاة في الأردن، في شهر آذار من العام ٢٠١٥، يتبيّن الخط البيانيّ لأعداد السوريات القاصرات اللواتي تمّ تزويجهنّ في المملكة منذ بداية اللجوء السوريّ في العام ٢٠١١، ليصل في العام ٢٠١٥ إلى ٣١٧٨ فتاةً، أعمارهنّ بين ١٥ – ١٨ سنة.

في العام ٢٠١١ كانت هناك ٤٢ حالة زواج فتياتٍ قاصرات.

في العام ٢٠١٢ كانت هناك ١٤٨ حالة زواج

فتياتٍ قاصرات.
في العام ٢٠١٣ كانت هناك ٧٣٥ حالة زواج فتياتٍ قاصرات.
في العام ٢٠١٤ كانت هناك ٢٢٥٣ حالة زواج فتياتٍ قاصرات.

وفي لبنان كان الوضع الاقتصاديّ العامل الأبــرز الــذي دفـع إلى تـزويـج الفتيات القاصرات. ولوحظ انتشار هذا الزواج بين اللواتي لم تتجاوز أعمارهنّ ١٤ - ١٥ سنة.
وغالباً ما يكون الأزواج متزوّجين، ومن أعمارٍ متقدّمة، وبعضهم يعمل في مجال الإغاثة.
وأوضحت منظمة اليونيسيف أن بعض الأهالي زوّجوا بناتهم القاصرات من أجل حمايتهنّ من الظروف المعيشية السيئة، بحجّة أن الــزواج سيضمن لهنّ فرصة الاستقرار مع رجـالٍ يعيشون في ظروفٍ معيشيةٍ أفضل من ظروفهن.
وفي تركيا بات هذا النوع من الزواج منتشراً، خصوصاً في مخيمات اللجوء وفي بعض المدن كما في الريحانية.

وتنطوي بعض الـحـالات عـلى استغلال اللاجئين نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي، إذ يقوم بعض الأتراك بالزواج من سوريةٍ تكون هي الزوجة الثانية، نظراً لانخفاض مهرها بالمقارنة مع مهر الفتاة التركية.
ولزواج القاصرات العديد من الآثار السلبية:
أولاً) على المستوى القانونيّ: غالباً ما يحصل هذا الـزواج بشكلٍ عرفيٍّ، أي خارج نطاق المحاكم المختصّة في دول اللجوء، مما يفقد الفتاة العديد من حقوقها في حال الطلاق أو وفاة الزوج، ويضطرّها إلى البدء بمعاملات تثبيت الزواج التي غالباً ما تكون صعبةً جداً لصعوبة القوانين وتشدّدها في هذه الدول، خصوصاً في التعامل مع السوريين بوصفهم لاجئين.
وكثيراً ما ظهرت حـالاتٌ من عدم إثبات الـزواج وضياع الحقوق المادية والمعنوية للفتاة وعدم ثبوت نسب بعض الأطفال، مما تنتج عنه مشكلاتٌ أكبر في المستقبل.
ثانياً) على المستوى العلميّ: تفقد القاصرات اللواتي تزوجن حقهنّ في إتمـام الدراسة، وتُحرمنَ من تأسيس مستقبلٍ أفضل. وعلى عكس ذلـك، يجري زجّهنّ في حياةٍ لسن مؤهلاتٍ بعدُ لخوضها.
ثالثاً) على المستوى النفسيّ: يشير بعض الأطباء النفسيين إلى أن القاصرات اللواتي اخـترن الــزواج هرباً من قساوة العيش معرّضاتٌ بشدّةٍ لتأثيراتٍ نفسيةٍ سلبيةٍ قد تهدّدهنّ بمآسي لا يمكن تقدير مدى خطورتها.
فالقاصر قد لا تتكيّف مع الواقع الجديد والمسؤوليات، مما يؤدّي إلى حالات انتحارٍ أو هـروبٍ من الواقع عبر إدمـان الكحول والمخدّرات. وقد سُجّلت عدّة حالاتٍ كان هذا مصيرها، بشكلٍ خاصٍّ في لبنان.
كما يؤدّي طلاق القاصر المتزوّجة إلى تعرّضها للاستغلال وللابتزاز الجنسيّ من بعض الرجال. وسُجّلت العديد من هذه الحالات، وصـدرت عـدّة تقارير عن ذلك في لبنان. وغالباً ما كنّ يتعرّضن للابتزاز من مسؤولي الإغاثة.
في النتيجة، المرأة السورية هي من يدفع الثمن الأكبر في هذه الحرب التي يغضّ كلّ العالم الطرف عن الانتهاكات الكبيرة التي تحصل فيها. وبشكلٍ خاصٍّ المجتمع العربيّ ذا الصبغة الذكورية الذي لا يحمي حقوق المـرأة في السلم فكيف سيحمي حقوقها خلال الحرب.

- الألف ليرة الجديدة تثير شهيّة المعارضة لتحقيق أرباح خيالية من باب «الوطنيّة»
- سوريون يتخوّفون من احتلال رموز تركيا لسوريا من بوّابة «العملة»
- حملةٌ واسعةٌ في أوساط الموالين لمقاطعة العملة التي لم تحترم حافظ الأسد
- المجلس المحليّ في حلب يبدأ تعاملاته بالليرة التركية
- بكّور: طالما أن المعابر مغلقةٌ فالاستبدال لن يرفع الأسعار!!!!
- الاقتصاديون الأحرار يشرعنون تدمير الاقتصاد السوريّ لإسقاط النظام
- المنتدى الاقتصاديّ: لن يسقط النظام اقتصادياً.. ويمكن حفظ المدّخرات بالذهب أو بالسلع
- مشروع الاستبدال يقضي بتوريد الليرة السورية إلى المناطق المحاصرة فقط
- عزّوز: الخطوة لن تنجح.. والدولار أفضل من التركيّ

رنيم سالم

يعيد طرح العملة التركية في الشمال السوريّ إلى أذهان السوريين مخاوف من احتلالٍ عثمانيٍّ جديد، ولكن من باب الاقتصاد هذه المرّة.

ورغم كلّ التطمينات التي يطلقها المجلس المحليّ لمدينة حلب، والفصائل الثورية الأخرى، لتبرير هذا الطرح الذي أطلقوه عقب إصدار حكومة وائل الحلقي ورقةً نقديةً جديدةً من فئة الألف ليرة، فإن مطّلعين يؤكّدون أن إصرار دعاة هذا المشروع عليه ليس سوى تعبيرٍ عن مصالح ماليةٍ وتجاريةٍ وسياسيةٍ. مؤكّدين أن طرح العملة التركية في أسواق سورية لن ينعكس إيجاباً على تركيا، لكنه سيفيد تجّار الحدود والدعاة إلى هذا المشروع.

من حلب وإدلب أولاً

تقدّر قيمة العملة السورية المتداولة في محافظتي حلب وإدلب بمئة مليون دولارٍ شهرياً، حسب تقديراتٍ أجرتها جهاتٌ اقتصاديةٌ في المعارضة السورية. تحقّق هذه الكمية، حسب الباحث الاقتصاديّ محمد البكّور، قيمةً مضافةً، وتحرّك السوق في حال جرى استبدال العملة التركية بها. ولكن هذا لا يقنع سوريين كثيرين في حلب وإدلب يصرّون على التعامل بالليرة السورية.

وفي أوّل ردّ فعلٍ حقيقيٍّ، وليس نظرياً، على دراسة استبدال العملة التركية بالسورية، أكّد المجلس المحليّ لمدينة حلب لمجلة صوَر أنه لن يخرج عن قرارٍ جماعيٍّ اتُّخذ في الشمال السوريّ بصرف الرواتب بالعملة التركية ابتداءً من آب ٢٠١٥، متذرّعاً بأن العملة التي يطبعها النظام لا قيمة لها حالياً، وهي ليست أكثر من أوراقٍ ملوّنة، ما يقتضي حماية مدّخرات المواطنين.

وفي ردّه على عدم تجاوب سكان الشمال السوريّ مع هذه التجربة، قال: الإنسان عدوّ ما يجهل، وسنقوم بحملات توعية تزامناً مع عملية الاستبدال. مؤكداً أن التخوّف هو لدى البسطاء.

وقال الباحث الاقتصاديّ محمد البكّور إن الاستبدال لن يحدث ببساطة، ويحتاج إلى نحو تسعة أشهر، سيتمّ خلالها ترك هامش للتعامل بعملة النظام، بسبب وجود موظفين يتقاضوا رواتبهم بالعملة السورية. وكشف عن الطلب من جهات القطاع الخاصّ التي تدفع الرواتب في المناطق المحرّرة أن تدفع بالليرة التركية، إضافةً إلى توجيه المحلات التجارية إلى هذا الأمر، وتشكيل لجانٍ، بالتنسيق مع مكاتب الصرافة وغيرها، لتحديد الأسعار بالليرتين السورية والتركية.

وحول انعكاس العملة التركية على الأسعار في الداخل السوريّ أكد بكّور أن الأسعار تحدّد بالعرض والطلب، لا بعملة التداول. وطالما أن المعابر مغلقةٌ وحركة الاستيراد متوقفةٌ فإن المنتجات ستبقى في سوريا بسعرها القديم، وليس على التجار إلا قلب سعر التداول إلى التركيّ، ويكون التسعير بنفس القيمة.

وغاب عن الاقتصاديّ بكّور أن حركة الاستيراد والتصدير من خلال المعابر الحدودية مع تركيا مفتوحةٌ، وأن الإغلاق أمام حركة الأفراد فقط، وبالتالي فإن فرضيته القائمة على إغلاق المعابر غير دقيقة.

جاءت الفرصة

وجدت نقابة الاقتصاديين الأحرار في طرح البنك المركزيّ السوريّ ورقةً نقديةً جديدةً من فئة الألف ليرةٍ فرصةً ذهبيةً لطرح مشروعها الذي يبدو أنها كانت تنتظر الوقت المناسب له وتخطّط له طويلاً، متذرّعةً بأن هذه العملة من دون رصيد. فقد صدرَ قرارٌ مشتركٌ عن نقابةِ الاقتصاديينَ الأحرار يقضي باعتماد الليرة التركية في التداول ضمن مناطق سيطرة المعارضة في شمال سورية، في محافظات حلب وإدلب وحماة واللاذقية، كمرحلةٍ أولى يعمل بها اعتباراً من ٢٠١٥/٨/١ ولغاية استقرار الأمور.

وشرعنت النقابة المساهمة في تدهور الاقتصاد السوريّ إن كان الهدف هو إسقاط النظام، حين اعتبرت أن التعامل بالليرة التركية أو بالدولار سيؤدّي إلى الانهيار الحادّ والسريع في قيمة الليرة السورية بل وإنهائها. وهذه هي البوّابة الأشدّ خطراً التي يمكن أن تقضي على اقتصاد نظام بشار، وقد تكون المسمار الأخير في نعشه، كما قالت.

وقال عضو النقابة محمد البكّور إن استبدال العملة السورية يحقق عدّة إيجابياتٍ منها استقرار السوق نتيجة عدم وجود تقلباتٍ في سعر الـصرف، وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية. منوّهاً إلى أن العملة السورية معرّضةٌ للانهيار في حال سقوط النظام فجأةً، كما إنه لا يوجد للعملة الحالية التي يطبعها النظام رصيد.

ولكن، هل يسقط النظام اقتصادياً؟

يؤكّد عضو جمعية المنتدى الاقتصاديّ السوريّ، د. عبد الله حمادة، أن سقوط النظام لن يكون اقتصادياً، وأن الهدف من الاستبدال هو إضعافه.

واعـترف أن هذا سيؤثر سلباً على مستوى معيشة السكان في مناطق سيطرة النظام حـصراً، لكنه برّر ذلك بقيام النظام بطرح أوراقٍ نقديةٍ بلا رصيدٍ لتمويل ما يسمّى «الشبّيحة»، وهذا أيضاً يؤثر على الاقتصاد السوريّ وعلى مدّخرات السوريين في جميع المحافظات. منوّهاً إلى أن هذه الخطوة تأتي لمنع نقل التأثير إلى مناطق سيطرة المعارضة، وبغرض عدم تآكل ممتلكات السوريين بسبب التدهور الحاصل على الليرة السورية.

كما تحدّث الباحث الاقتصاديّ محمد البكّور عن سلبياتٍ أخرى لهذا الاستبدال ستطال السوريين الذين يتقاضون رواتبهم من النظام. لكن يمكن حلّ هذه المشكلة بالسماح بتصريف عملة النظام من خلال صرّافاتٍ في مناطق سيطرة المعارضة.

ويتخوّف سكان المناطق الشمالية السورية من رهن اقتصاد مناطقهم للاقتصاد التركيّ فور انتشار العملة التركية. ومن هنا اقترح الباحث الاقتصاديّ عبد الله حمادة اعتماد أكثر من عملةٍ مستقرّةٍ في مناطق المعارضة، مثل الدولار والليرة التركية، فيكون الدولار للعمليات الكبرى لأنه أكثر استقراراً والأكثر انتشاراً وقبولاً في العالم، وتتمّ العمليات اليومية بالليرة التركية، خاصّة أنه توجد فئاتٌ نقديةٌ صغيرةٌ منها مناسبةٌ لمستوى الأسعار في مناطق المعارضة، كما قال.

ويتخوّف بكّور من أن زيادة الطلب على الليرة التركية ستتسبّب في انهيارٍ سريعٍ لليرة السورية قبل إجراء عملية الاستبدال الكاملة، لذا فقد طلبت النقابة من كافة الجهات استبدال العملة التركية بالسورية قبل آب القادم لتجنّب هذا الأمر.

وتخوّف الرئيس السابق للمجلس المحليّ لحلب، أحمد عزّوز، من هذه الخطوة، رغم أنه رأى أنها لن تنجح. متوقعاً أن انتشار الدولار قد يكون أفضل، لكنه ينطوي على عدّة مخاطر مثل خضوع سوريا للسياسة النقدية لمصرف الولايات المتحدة، وتعلّق مصيرها باستقرار الاقتصاد الأمريكيّ، وبالتالي حدوث ارتفاعات جنونية للأسعار، وسيكون له تأثيرٌ سلبيٌّ على أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة نظراً لعدم ارتباط دخولهم بالدولار.

ولكن، ما مصير الليرة السورية؟

لا يجد الباحث الاقتصاديّ عبد الله حمادة مكاناً للتخلّص من الليرة السورية التي ستخرج من التداول في الشمال السوريّ سوى باقتراح توريدها إلى المناطق المحاصرة، علماً أن هذه المناطق تعاني ارتفاعات فاحشةً في الأسعار، وبالتالي فإن توريد العملة ذات القيمة المنخفضة إليها لن يدعمها كما قال.

ورأى حمادة أنه تمكنُ العودة إلى التعامل بالليرة السورية بعد استقرارها أو بعدَ صكّ عملة جديدة لدولة سوريا. معتبراً أن أوّلَ خطوةٍ لإعادة العملة التركية إلى تركيا هي جمعُها في المراكز المعتمَدة، واستيراد كافة احتياجاتِ الشعب السوريّ بها من تركيا لاحقاً.

واعترف حمادة أن خطوة إعادة الليرة التركية صعبةٌ بعد انتشارها في الأسواق، لكنه استدرك بالقول: إن اتساع المسافة الحدودية مع تركيا، وتفعيل النشاط التجاريّ، قد يؤدّيان إلى إعادة هذه العملة.

أما عن آلية استفادة مناطق سيطرة المعارضة من الليرة السورية، بعد أن تشهد عمليات انخفاضٍ نتيجة استبدال الليرة التركية بها، فقد أكّد حمادة أن المواد تدخل الآن إلى المناطق المحاصَرة عن طريق سماسرة النظام، وهؤلاء يشترون الدولار من المحاصَرين بسعرٍ منخفضٍ جداً قياساً بالأسعار في المناطق المحاصَرة، ولذلك فإن دعم المناطق المحاصَرة بالدولار يعني استفادة التجّار أكثر، وبالتالي لا بدّ من ضخّ كمياتٍ من الليرة السورية المسحوبة من بقية المحافظات في المناطق المحاصَرة لتذهب إلى جيوب سماسرة النظام.

تجّار الدم والمستفيدون

لا يقتنع الباحث السوريّ د. محمد مرعي

خطوات الاستبدال

لخّصت جمعية الاقتصاديين الأحرار ومجلس محافظة حلب خطوات استبدال العملة السورية في مناطق سيطرة المعارضة بعدّة أمورٍ، هي:

- تفعيل دور وزارة المالية، التابعة للحكومة المؤقتة، في الداخل، عن طريق مديريات ماليةٍ في مناطق سيطرة المعارضة، تأخذ دورها في عملية استبدال الليرة السورية.
- دعوة المنظّمات الداعمة إلى تسليم مبالغ الدعم كافةً بالليرة التركية بدلاً من الدولار، بالإضافة إلى دفع رواتب عاملي هذه المنظمات داخل وخارج سوريا بالليرة التركية.
- قيام الحكومة المؤقتة بتسليم الرواتب، وأية مساعداتٍ نقديةٍ للمديريات في داخل سوريا، بالليرة التركية.
- تحديد المناطق المستهدفة (حلب، إدلب، حماة، اللاذقية).
- حملة توعيةٍ كبيرةٌ للشعب السوريّ، وخاصّةً في المناطق المستهدفة، عن الآثار السلبية لاستخدامهم الليرة السورية (وتدهور قيمتها) في معاملاتهم وخسائرهم اليومية الناتجة عن ذلك، مقابل استفادة النظام السوريّ من هذه المعاملات وحصوله، مقابل الليرة التي يطرحها بدون رصيدٍ، على القطع الأجنبيّ.
- تتمّ حملة التوعية الإعلامية عن طريق: الهيئات الشرعية، وأئمة المساجد، والهيئات والمنظمات المحلية، واللقاءات التثقيفية، وورش العمل، وغيرها.
- صدور قراراتٍ عن الهيئات الشرعية والمجالس المحلية وأصحاب القرار في تلك المناطق بوقف التعامل بالليرة السورية وبدء التعامل بالتركية.
- اعتماد مراكز صرافةٍ لتأمين الليرة التركية بكافة فئاتها، وخاصّةً الصغيرة منها، لتلبية احتياجات الناس في المناطق المستهدفة لإنجاز معاملاتهم المالية اليومية.
- سحب الليرة السورية عن طريق مراكز الصرافة المعتمدة ضمن ضوابط وقيود، وذلك فقط ممّن يقبضون رواتبهم بالليرة السورية من النظام أو ممّن لهم مستحقاتٌ ماليةٌ سابقةٌ لديه استطاعوا استلامها في هذا الوقت. وتقوم مراكز الصرافة بتسليمهم بدلاً عنها ما يقابلها بالليرة التركية.
- تجميع المبالغ المستلمة من الليرة السورية في مركزٍ واحدٍ وإرسالها إلى باقي المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في سوريا، وخاصّةً المحاصَرة منها، عن طريق الجهات الداعمة، بدلاً من دعمهم بالعملات الأجنبية.
- وأوصت الدراسة السوريين بالادّخار بالذهب أو بالدولار إذا توافر، مؤكّدةً أن عملية الاستبدال مؤقتةٌ ريثما تنجح الثورة، وبعدها يمكن التعامل بالليرة السورية.

مرعي بكلّ ما تسوقه جمعية الاقتصاديين من مبرّرات لطرح العملة التركية، معتبراً أن مصالح خفيةً تقف وراء طرحها. إذ قال: إن عصاباتٍ خفيةً من التجّار السوريين استولوا، مع عسكرة الثورة والسيطرة على المعابر مع تركيا، على أعمال التجارة الحدودية، الأمر الذي منحهم رصيداً مالياً طائلاً بل واحتياطياً نقدياً هائلاً من الليرة التركية. واختار هؤلاء تدمير ما تبقى من مقوّمات معيشة الشعب السوريّ.

وأوضح مرعي أن هؤلاء من التجّار الذين نقلوا ممتلكاتهم وأموالهم إلى تركيا في بداية الحرب، وشرعوا باستثماراتهم بالعملة التركية. وغالبيتهم ممّن كانوا من مافيات سلطة آل الأسد، بحسب مقتضيات السوق، ووجدوا تسهيلاتٍ استثماريةً هائلةً جرّاء مواقفهم السياسية المتذبذبة.

وأكّد أن منتفعي تجارة الحدود يهدفون من استبدال الليرة إلى المتاجرة بالدماء وتجميع الثروات بالليرة التركية والسيطرة مستقبلاً على إرادة الشعب وشراء ولاءاته. وبيّن أن تركيا لا تحتاج إلى تلك اللعبة لتدعيم اقتصادها المعروف بقوّته، فهو من بين أكبر ٢٠ اقتصاداً عالمياً. وقد وصل الاحتياطيّ النقديّ في تركيا، في بداية تموز الجاري، إلى ١٠٣ مليارات دولار، إضافةً إلى ١٩ مليار دولارٍ من الذهب. لكن تجّار الدم يجهدون، باتباع كافة أساليب النفاق، لاسترضاء المزاج التركيّ.

كما أوصى المنتدى الاقتصاديّ السوريّ بوقف طرح الفئة النقدية الجديدة وسحبها من السوق، لكنه لم يطرح التعامل بالليرة التركية كبديلٍ عنها. ونصح المودعين بسحب ودائعهم وتخزين مدّخراتهم بالذهب أو بعملاتٍ أكثر استقراراً. كما نصح السوريين الذين

مازالوا يقبضون رواتبهم من النظام بصرف مرتباتهم في مناطق سيطرته وتحويلها إلى سلعٍ وحاجياتٍ أساسية.

كما نصح المنتدى الشعب السوريّ في مناطق سيطرة المعارضة بعدم التعامل بالفئات النقدية الجديدة من فئة الـ٥٠٠ والـ١٠٠٠ ليرة لأنها أوراقٌ ليست ذات قيمةٍ ولا يمكن الاحتفاظ بها. ودعا إلى حملةٍ إعلاميةٍ كبيرةٍ في مناطق سيطرة المعارضة تدعو إلى وقف التعامل بالفئات النقدية الجديدة.

انقلابٌ متأخرٌ على حافظ الأسد

لم يقتصر رفض الألف ليرةٍ الجديدة، التي أصدرتها مطابع روسيا لصالح النظام، على المعارضة. بل إن موالين للنظام استنكروا إزاحة صورة حافظ الأسد عن هذه القطعة، وأسّس بعضهم مجموعاتٍ على صفحات مواقع التواصل الاجتماعيّ تطالب بمقاطعة هذه العملة ما لم تعد صورة الأسد الأب.

وردّت الأستاذة في كلية الإعلام بدمشق، نهلة عيسى، على هذا الضجيج بالقول: إن الألف الجديدة للاستهلاك المحليّ فقط، وغير معترفٍ بها عالمياً، كما هو حال الخمسمئة ليرة التي طبعت مؤخراً. مؤكّدةً بذلك ما قاله اقتصاديون من أن العملة الجديدة مموّلةٌ بالعجز وليست لها تغطيةٌ بالذهب أو بعملاتٍ عالمية.

وبعد طول أخذٍ وردٍّ ألمح حاكم مصرف سوريا المركزيّ، أديب ميالة، إلى أن إزالة صورة حافظ الأسد خطوةٌ مدروسة، نافياً الحديث عن قرب صدور ورقةٍ نقديةٍ جديدةٍ من فئة ألفي ليرة. ولكن استمرار الضجيج دفع وزير المالية، إسماعيل إسماعيل، إلى أن ينفي كلام ميالة، فقال إن الدول تضع صور رموزها الوطنية على أعلى قيمةٍ نقديةٍ للعملة. ووعد، أمام مجلس الشعب، بإعادة صورة حافظ الأسد عبر طرح فئةٍ نقديةٍ جديدةٍ من فئة ألفي ليرة.

وفي الختام، لم ترضِ الورقة النقدية الجديدة فعلاً لا المعارضة ولا أنصار النظام، بل إن الدعوة إلى مقاطعتها من قبل الطرفين ستنعكس بأبشع الصور على قيمة الليرة السورية. ولا يتوقع تحسّن هذه الليرة في المستقبل القريب، ما لم تقم دولٌ حليفةٌ للنظام، مثل إيران، بدعمٍ آخر لهذه الليرة قد يصل إلى بيع النفط بها كما يتوقع محللون، وذلك عقب الاتفاق النوويّ الإيرانيّ الأخير.. أما على المدى المنظور فإن الاضطراب سيسود اقتصاد الشمال السوريّ بالدرجة الأولى، ويُتوقع فشل تجربة الاستبدال في ظلّ عدم توافر السيولة الكافية من الليرات التركية للتعامل بها وإحلالها بديلاً عن الليرة السورية.

عن قتل الأب في ثقافتنا
قراءةٌ في «قدّاس السّقوط»

حربي محسن عبد الله

احترق أخضر الربيع وبقي العرب كعادتهم أهل صيفٍ وسيف، وإلغاءٍ ونفي، وتسقيطٍ بتحريف التنقيط، في محاولةٍ لطمس آثار التغريب بالتعريب. لا زالتْ تحكمهم القافية منذ أيـام «أيها القاضي بقم/ قد عزلناك فقم» حتى يوم الناس هذا. ويسوقهم إلى الإعـدام الطول المناسب للمشنقة. ويُعاد إحياء «قرقوش» وأحكامه على يد المتشدّدين ودعاة التقدم إلى الماضي المجيد، من الذين دخلوا من باب ديمقراطية القبائل والقوافل.

من هذا الباب نفسه عاد طغيان اللونين الخالدين الأسود والأبيض على كامل المشهد، وإن تلوّنتْ الشاشات وتعدّدت منابر الردح الإعلامية التي تسهم في إذكاء أحطّ ما لدى الإنسان من غرائز الحقد والضغائن والانتقام والتشفي. لكن ثمّة من يقف ليتأمل كامل المشهد ويبحث بين السطور عن الأسباب التي أوصلتنا إلى هذه النتائج. بين يدينا بحثٌ في أسباب العلة الأصلية في كلّ ذلك هو: «قدّاس السقوط»، وهو كتابٌ للناقد والشاعر الجزائريّ أحمد دلباني، يحمل عنواناً فرعياً هو: كتاباتٌ ومراجعاتٌ على هامش الربيع العربيّ. صدر عن دار التكوين في دمشق. يتحدث فيه الكاتب عن ما بات يعرف فلسفياً بمشكلة عدم قدرتنا على قتل الأب في ثقافتنا، وعن إعادة إنتاجه أصولياً وثقافياً. وكيف قاومنا انعتاق طائر العقل وفتوحات العلم بالأشعرية وبالغزاليّ، ووقفنا في وجه مدينة الإنسان بابن تيمية والوهابية. تكمن مشكلتنا -يوضح دلباني- بوصفنا عرباً ومسلمين، في أننا لم نشهد قتل الأب في ثقافتنا وإنما أعدنا إنتاجه في أشكالٍ جديدةٍ من الأصولية العقائدية والانغلاق الأيديولوجيّ المذهبيّ الذي اعتقل العالم والحقيقة في شباك النظرية، والكلمة الأولى التي ادعّت أنها تعلو على وقائعية العالم وفجائعيته. فمشكلتنا أننا لم نشهد اضمحلال المقدّس أو انسحابه من فضاء العمل التاريخيّ في توليد المعنى، بل ظلت تتناسل فينا شهوة التماهي مع الأصل احتماءً من فوضى الحاضر غير المسيطر عليه بشكلٍ جيد. هنا يكمن خطر الثورة السياسية، برأي دلباني، في ظلّ غياب الثورة الثقافية والعقلية التي تناوش قلعة الواقع وتفكّك سلطة المرجعيات المتآكلة.

دون ذلك «تبقى بيوتنا مشرعةً دائماً لضيوفها من الآلهة التي ترفض أن تموت». فبينما أصبح التاريخ بيتاً للإنسان مكان المطلق، وعلّم الإنسان كيف يترقّب خروج شجرة المستقبل من بذرتها؛ لا زلنا نحتمي بالأخير في مواجهة زمن الصيرورة، ولا زلنا نخشى سديم التاريخ ورحمه الحبلى بالكواكب والأشعة، وكأننا في حالة يُتم أبديةٍ لا فكاك لنا منها. يوصي دلباني المثقفين أن «يوسّعوا من مجالات اشتغالهم النقديّ ضمن دائرة الثورة باعتبارها أنسنةً ونشداناً لوضعٍ جديدٍ يحتلّ فيها الإنسان مركز دائرة القيم مكان المرجعيات التقليدية»، احتفاءً بالكوجيتو العربيّ الجديد «أنا أثور إذن أنا موجود». ولكن من يُطرد من الباب قد يعود من الشباك، أي قد يعود البرابرة بلباسٍ آخر وتذهب أحـلام الثورة أدراج الرياح. فليست الثورة انقلاباً على العرش وإنما هي تهيئة النفس لمنظومة القيم التي كانت السلطة السياسية المباشرة والقائمة تستند إليها. دون ذلك يؤكّد دلباني أن الانتفاضة لن

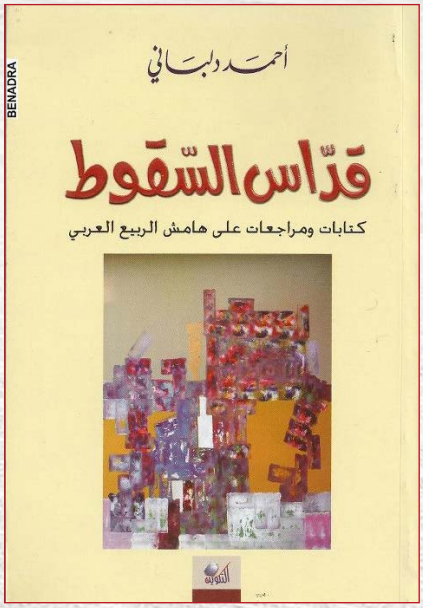

الناقد والشاعر الجزائريّ أحمد دلباني

تكون ثورة، وإنما زلزالاً اجتماعياً يفتقر إلى هاجس التخطّي والتجاوز وإلى الحلم الإنسانيّ الأعمق بالتحرّر الشامل. «فالأكثر دواماً هو المقاومة وليس الثورة. المقاومة وعيٌ باهتزاز الشرعية وتفكك نظام المعنى القائم بمرجعياته ورموزه. المقاومة نضالٌ ثقافيٌّ شاملٌ يوسّع الهوة، شيئاً فشيئاً. بيت الشرنقة الوجودية وفراشة الطلائع السوسيولوجية التي أكملت صُنع أجنحتها. إنها فولتير وروسو قبل أن تكون قطع رأس الملك». هنا يأتي السؤال الملحّ ماذا تعني الثورة؟ إن لم تكن انقذافاً في المستقبل؟ لكن الكثيرين منّا يظنون أنها عودةٌ إلى زمن الحلم بفردوسٍ مفقودٍ تحت ضغط الحاضر غير المسيطر عليه. يتساءل الكاتب عن معنى الثورة ضدّ الحاضر، مهما كان استبدادياً وقمعياً وغير عادل، باسم الماضي ورمزانيته التي لم تكن تحلم يوماً بمدينة الإنسان والحرية؟ ليؤكّد السؤال الذي طرحه في أوّل كلماته التي خاطب بها الثورة وجعلها عنواناً للفصل الأوّل من الكتاب «أيتها الثورة، ماذا بعد قطع رأس الملك؟».

يأخذنا الكاتب في ثنايا مراجعاته لنتأمل سويةً كيف يتم تأبيد سلطة الأب الثقافيّ عبر حالة لا زلنا أسرى لها في المقدّس في التفسير الذي لم ينسحب من فضاء العمل التاريخيّ. نحن أسرى سلطة المرجعيات المتآكلة، فثمّة حديثٌ لا ينتهي عن الهوية. وهناك تراجعٌ كبيرٌ في مضمار حقوق الإنسان، وانتعاشٌ للخطاب التكفيريّ، مع ما رافق ذلك من إحكام القبضة على المجتمع سياسياً وثقافياً وإبداعياً باسم الحقيقة الدينية المطلقة والمقدّسة كما فهمها فقهاء العصور الوسطى ومشرّعوها. «هكذا رأينا مصر العظيمة التي أنجبت لطفي السيد وطه حسين وعلي عبد الرازق في بدايات القرن العشرين، تنحدر في أواخره إلى تكفير الباحث النقدي نصر حامد أبو زيد وتطالب بفصل زوجته عنه».

ختاماً نشير إلى أن التفاصيل السابقة هي مجموعةٌ من المؤشرات الهامة التي ينبّه إليها دلباني عن أسباب السقوط في اللاجدوى. ويضع أصبع المعنى على الأسباب الحقيقية للإخفاق الذي يحيط بتجاربنا الكبرى والهزّات الاجتماعية التي نعيش في كنفها. ليتكشف لنا مدى الخدعة بالشعارات التي تغنّينا بها، وحجم الكارثة التي اكتشفناها بعد أن تثبّتنا من حجم هشاشة الأرضية التي نقف عليها. فلا يمكن لنا الخروج من أزماتنا الحقيقية بغضّ البصر عن الأسباب الحقيقية لفشلنا الدائم في تجاوز دائرة الأب/ الوصيّ التي أبّدتْ الحركة الدائرية ضمن مدارٍ مغلق. هنا يبدأ قدّاس السقوط بترتيل صلواته التي تحاصرنا، منذ طفولةٍ وعينا وحتى آخر الكوارث التي نزلتْ بنا على يد المتطرّفين والمتشدّدين وكلّ جيوش الظلام التي انطلقت من قمقم الماضي.

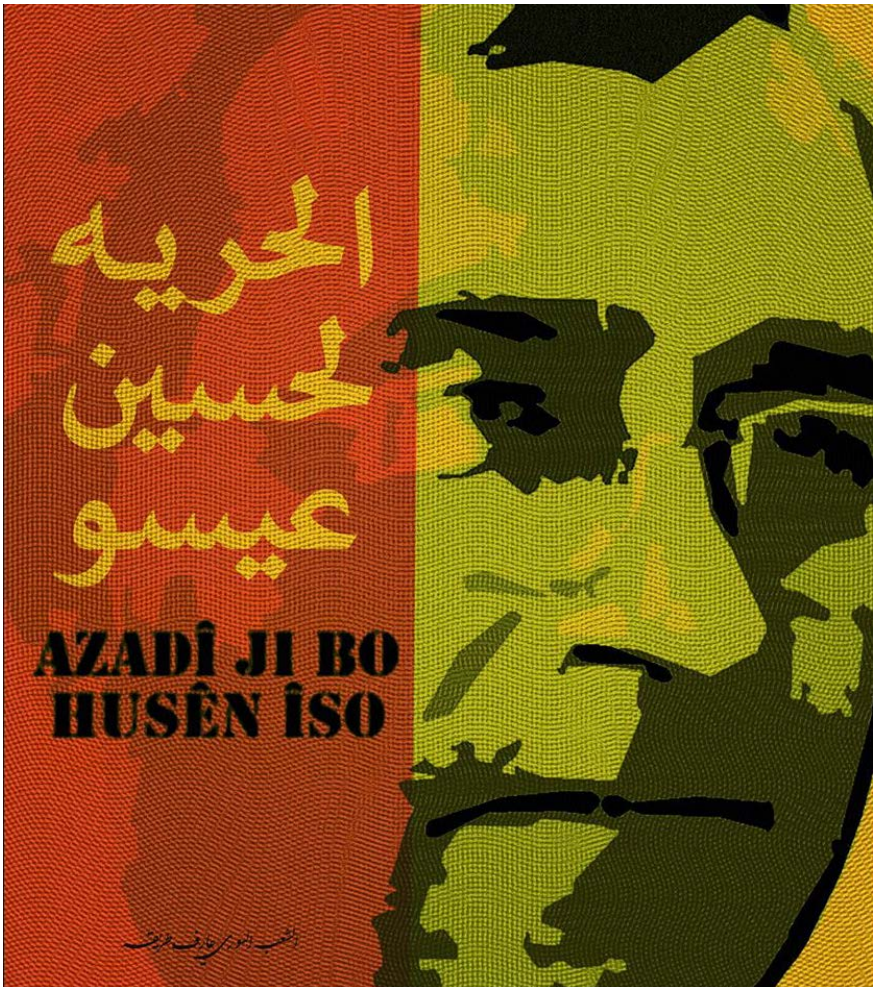

حسين عيسو..
مطرقة كاوا على ظهر الجلاد

إعداد: فريق صور

عام ٢٠٠٩ حمل الكاتب المستقلّ والناشط السياسيّ حسين عيسو، مع المعتقل السياسيّ السابق يعقوب درويش والمحامي ممتاز الحسن، عريضةً موقّعةً من أكثر من ستة وأربعين ألفاً من مواطني محافظة الحسكة إلى العاصمة دمشق لمطالبة السلطات بإلغاء المرسوم التشريعيّ رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠٨\٠٩\١٠، المعدّل عن القانون رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٦ (الخاصّ بالتصرّف بالأراضي الحدودية).. لكن جواب رأس النظام جاء برفض المقابلة وتجاهل مطالب هؤلاء المواطنين التي تعدّ حقاً مشروعاً يجب عدم إغفاله، مثله مثل باقي الحقوق المنصوص عليها في (دستور) الجمهورية العربية السورية.

ضمن مظاهرةٍ قادها حسين عيسو في نهاية شهر آب ٢٠١١ أمام مكتب النائب العام في الحسكة، تطالب بالإفراج عن الناشطين السلميين من الأكراد والعرب، اعتقل عناصر الأمن عيسو، لكنهم أفرجوا عنه بسرعةٍ درءاً لتفاقم الاحتجاجات وازدياد وتيرة الغضب الشعبيّ.
وفي ٣ أيلول من العام نفسه اعتقل عيسو من منزله في الساعة الثانية صباحاً، بعد أن وردته مكالمة هاتفية من شخصٍ ادّعى أنّه من المخابرات الجوية. ومن تاريخه إلى الآن ما زال عيسو معتقلاً لدى أجهزة أمن النظام السوريّ، دون السماح لعائلته بزيارته أو الاطمئنان على حالته الصحية... ويذكر أنّ عيسو كان قد خضع لجراحةٍ قلبيةٍ قبل اعتقاله.. كما أفاد أحد المحتجزين السابقين معه أن عيسو مصابٌ بشللٍ نصفيٍّ تامّ، وقد يُرجّح هذا بسبب التعذيب في المعتقل.

حسين عيسو من مواليد الحسكة عام ١٩٥٠. مهندس اتصالات. عضو رابطة الكتاب السوريين. له العديد من المقالات السياسية والثقافية. ويعمل في إطار مجموعةٍ من الباحثين المستقلّين، الكُرد والعرب والمسيحيين، على تطوير فعاليّات المجتمع المدنيّ السوري.

فلم الأرض المحايدة لتانوفيتش عبثيّة الحرب في انتظار غودوت

عمار عكاش

ليس مجرّد فيلم آخر عن الحرب ما قدّمه المخرج البوسنيّ Danis TanoviĆ في ظهوره السينمائيّ الأوّل، بل تمرّدٌ على سرديّات الحرب المعتادة؛ إذ يغيب الطابع الملحميّ، ولا يكون الامتزاج بين الكوميديا والميلودراما بصورته التقليدية، وحتى الواقعيّة لا تأتي صادمةً تعجّ بالجثث والصرخات والنواح. تركيبةٌ فريدةٌ تجعل الناقد يحار كيف يصنّف الفيلم، والتصنيف بطبيعته اختزالٌ للأعمال الفنية العظيمة.

يبدأ الفيلم بصوت ترنيم بشريٍّ أنثويٍّ رثائيٍّ، وتنقطع بعد ذلك الموسيقى التصويريّة كليّاً. يضلّ مجموعة جنودٍ بوسنيّين طريقهم في الضباب فيُقتلون على يد الصرب. ينتهي المطاف بجنديٍّ صربيٍّ غرٍّ (نينو) وجنديٍّ بوسنيٍّ (شيكو) سويّةً في خندقٍ فاصلٍ بين جبهتي القتال، ومعهما مقاتلٌ بوسنيٌّ مستلقٍ على لغم ارتداديٍّ سينفجر في حال نهوضه. في حوارٍ طريفٍ يتشاجران مثل طفلين حول من بدأ الحرب، إلى أن يصوّب شيكو السلاح على نينو ويسأله: «من بدأ الحرب؟».. يجيب نينو تحت التهديد: «نحن من بدأها». وبعد برهةٍ يستولي نينو على البندقية ويكرّر ما فعله شيكو حرفيّاً. إنها سلطة السلاح أو القوّة، لها الكلمة الفصل في العلاقات السياسيّة وربما البشرية.

يستنجد الجنديّان الخصمان بقوّات الحماية الأمميّة، في مشهدٍ طريفٍ بالتلويح بقمصانهم الداخلية. يتجاهلهم القائد المتغطرس الوصوليّ لهذه القوّات، لكنّ رقيباً فرنسياً (مارشو) يقرّر التدخّل مستجيباً لما يمليه الحسّ الإنسانيّ السليم أكثر من مما يمليه حسّ البطولة الرجوليّة، فعلى حدّ تعبيره: «الحياد في وجه القتل يعني عدم الحياد». تتدخل مراسلةٌ تلفزيونيّةٌ بريطانيّةٌ متعطّشةٌ للسبق الصحفيّ (جين)، وتحثّ، تحت التهديد بالفضيحة، القوّاتَ الدوليّة على التحرّك. ولدى بلوغ هذه القوّات الخندق، حيث الجنود الثلاثة، يصيح شيكو: «وصل السنافر»، في إشارةٍ ساخرةٍ إلى قبعاتها الزرقاء وعجزها عن فعل شيء!.. يؤكّد خبير الألغام الألمانيّ استحالة إبطال اللغم الأمريكيّ الصنع؟!. إنه لغم الكراهية والتقسيم الطائفيّ والإثنيّ الذي ما إن يُنزَع فتيله حتى يدمّر كلّ شيء. ينتهي الفيلم بقتل الجنديين الصربيّ والبوسنيّ لبعضهما على مرأىً من القوّات الدوليّة وتحت أزيز كاميرات الصحافة، ويُترَك الجندي المستلقي على اللغم وحيداً بعد أن تقوم القوّات الدولية بتمثيل عمليّةٍ وهميّةٍ لنقله إلى المشفى.

يستخدم المخرج، بكثافةٍ، زوايا الكاميرا لتمثيل علاقات السلطة؛ ففي المشهد الذي تتحدث فيه المراسلة التلفزيونية إلى الجنديين العالقين في الخندق يتغير موقع الكاميرا من أعلى إلى أسفل وبالعكس، وحين يُطلق الجندي الصربيّ النار على البوسنيّ تنتقل الكاميرا من الزاوية العليا إلى السفلى حسب من يمتلك البندقية. أما صورة

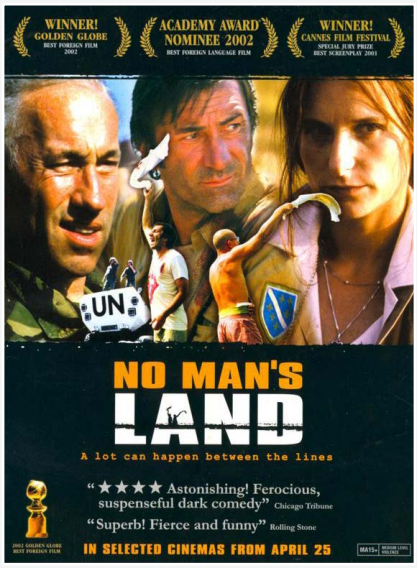

الخندق فهي تمثيلٌ رمزيٌّ للحرب؛ موحشٌ يُسمع فيه صوت أزيز حشراتٍ، فيما يذخر محيطه بجماليّاتٍ رعويّة؛ تناقضٌ بسيطٌ يكشف عن تدمير البشر للجمال في حياتهم. تتبدّى فوضى التنسيق الدوليّ في العجز الدائم عن التواصل اللغويّ بين الجنود متعدّدي الجنسيات والبوسنيين والصرب، والمفارقة أن الجنديين العدوَّين وحدهما يتحدّثان اللغة ذاتها ويتشاجران مثل أخَين بأسلوبٍ طفوليٍّ. إنّهما الأقرب إلى بعضهما، لكنّها الأكثر عداوة!!. حتى أنهما يكتشفان أنهما كانا معجبَين بالفتاة نفسها ذات يوم غابر، لكن الكراهية تنتصر في النهاية. حتى قَصّة الفيلم ذاتها تمثيلٌ رمزيٌّ لاندلاع الحرب وتطوّرها؛ اقتتالٌ بين جنديين من أبناء بلدٍ واحدٍ ينتهي بقدوم الصحافة والقوّات الدوليّة. في المشهد الختاميّ ينظر الجندي المستلقي على اللغم إلى السماء (في انتظار خلاصٍ إلهيٍّ) دون حلٍّ نهائيٍّ للحبكة، وينطلق نفس الترنيم النسائيّ الحداديّ الذي استُهلّ به الفيلم، فالحرب لدى تانوفيتش حالة انتظارٍ دائمةٌ يعيشها البشر؛ انتظارٌ لغودوت صموئيل بيكيت.

بقي أن نذكر أن الفيلم، حين عُرض للمرة الأولى في الولايات المتحدة، شهد حضوراً من مختلف قوميّات يوغسلافيا السابقة. ضحك الحضور وتفاعلوا مع كلّ النكات سويّةً، ومارسوا، مرّةً أخرى، تقليداً بلقانياً علمّتهم إياه بلادٌ لم تغادرها الحرب يوماً، السخرية المرّة وسيلةً للتأقلم مع واقعٍ مريرٍ بلا هوادة...

مركز مزايا.. بين الفنّ والإبداع ودعم المرأة السّورية

رزان السيد

تتجه فرح (٣٢ عاماً) بهمّةٍ عاليةٍ كلّ صباحٍ نحو مركز مزايا للنساء في كفرنبل بريف إدلبٍ، لتتعلم مهنة الخياطة التي رغبت فيها، وخاصّةً بعد أن أصبحت معيلةً لأطفالها الأربعة إثر وفاة زوجها نتيجة الحرب الطاحنة التي تشهدها سوريا.

تقول فرح: «لطالما حلمت المرأة الريفية بمن يساعدها على تنمية مواهبها ويفسح المجال أمامها لممارسة نشاطاتٍ تحبّها، لكنها لم تجد ذلك سابقاً في منطقتنا، إلى أن افتتح مركز مزايا للنساء في كفرنبل». وتضيف أن المركز فسحة أملٍ لكثيراتٍ من النساء، وخاصّةً الأمّيات والمتضرّرات من الحربٍ، واللواتي أصبحن، بمعظمهنّ، معيلاتٍ بسبب الحرب.

وعن افتتاح المركز ونشاطاته تقول مديرته غالية الرحال (٤٠ عاماً): «نظراً لوضع المرأة المتدهور في زمن الحرب، سواء المعيشيّ أو النفسيّ، قرّرتُ افتتاح هذا المركز كدعمٍ نفسيٍّ للمرأة. وقد تمّ افتتاحه في ٢٠١٣/٩/١ بتمويلٍ شخصيٍّ وإمكانياتٍ محدودةٍ في بداية الأمر، فهو قبوٌ أرضيٌّ ورثته عن والدي، يقع في وسط المدينة. وبعد ثلاثة أشهرٍ وصل دعمٌ للمركز عن طريق إحدى الصحفيات، وتدعى رانيا قيصر، أمّنته من بعض المنظمات الاغاثية». تؤكّد الرحال أن المركز يحظى بإقبالٍ كبيرٍ من النساء اللواتي قصدنه لتعلم ما يرغبن من مهارات. وعن الدورات التي ينظّمها تقول الرحال: «هناك دوراتٌ تعليميةٌ تضمّ تجويد القرآن الكريم، وتعليم اللغة الإنكليزية، ومهارات الحاسوب، إضافةً إلى دورات محو الأمية. وهناك دوراتٌ مهنيةٌ مثل الخياطة، والنسيج، والخرز، والتمريض والإسعافات الأولية، وتزيين الشعر». وكلّ شهرين تتخرّج دفعةٌ جديدةٌ ضمن حفلٍ، وتُمنح الناجحات شهاداتٍ معترفاً بها محلياً وفي تركيا، بحسب الرحال. وتقام أيضاً محاضراتٌ ثقافيةٌ وتوعويةٌ خاصّةٌ بالمرأة، ومسابقاتٌ أسبوعيةٌ بجوائز رمزيةٍ للفائزات. ومن خلال رصد المراكز المشابهة هناك مركزان على صعيد قرى جبل الزاوية. ومؤخراً افتتحت عدّة فروعٍ لمركز مزايا في قرية معرة حرمة وجبالا وإحسم ومدينة معرّة النعمان.

«لم أعد عبئاً.. أصبحت سنداً» شعارٌ أطلقه المركز منذ افتتاحه، يعبّر عن مدى اهتمامه بالمرأة ومساعدتها والأخذ بيدها، لا سيّما في الأوضاع المأساوية الراهنة.

تقول إيثار (٣١ عاماً)، المديرة التنفيذية للمركز: «لقد وجدتْ معظم النساء المنتسبات إلى المركز أنفسهنّ من خلاله، وذلك بتعلّم ما كنّ يردن تعلمه. واستطاعت كلٌّ منهنّ أن تبدع في مجالها بما تعلمته. خاصّةً وأن بعضهنّ استفدن مما تعلمنه لممارسته كمهنةٍ تحقق لذوات الدخل المحدود مصدر عيشٍ كريم». وتشير إيثار إلى أن المركز لم يستقبل نساء المنطقة فحسب، بل أيضاً النازحات من مختلف المدن والبلدات. كما وجد حلاً للأمهات اللواتي لا يستطعن الحضور بسبب وجود أطفال صغارٍ لديهنّ، فتمّ افتتاح روضة أطفالٍ قريبةٍ من المركز وتابعةٍ له، وتوظيف مدرّساتٍ ومرشداتٍ نفسياتٍ للاهتمام بالأطفال وتعليمهم وترفيههم في الوقت الذي تتعلم فيه أمهاتهم.

وتقول نهلة (٢٤ عاماً)، وهي مراقبة دوام في المركز: «هناك أعدادٌ جديدةٌ تأتي يومياً إلى المَركز الذي تحوّل إلى حاضنة تتعرّف النساء فيها إلى بعضهنّ». وتشير نهلة إلى أن المركز يصدر مجلةً تعنى بشؤون المرأة والطفل والمجتمع، تعبّر عن الوجه المثقف للمرأة الريفية.

وتقول سناء (١٨ عاماً)، من قرية جدار القريبة من كفرنبل: «تركت دراستي بسبب تدهور المجال التعليميّ وانعدام الأمن، فقصدت مركز مزايا لتعلم مهنة التمريض التي أصبحت ضروريةً وملحّةً بعد اشتعال المنطقة وكثرة المصابين والجرحى». وتضيف أنها استطاعت، بموجب الشهادة التي منحها إياها المركز، أن تعمل في أحد المشافي الخاصّة في كفرنبل.

أما سميرة (٣٨ عاماً)، من بلدة اللطامنة التابعة لريف حماة الشماليّ، فهي نازحةٌ إلى كفرنبل، وأمٌّ ومعيلةٌ لثلاثة أولادٍ اعتقل والدهم منذ أكثر من سنتين نتيجة محاولته الانشقاق عن الأمن السوريّ. وهي تقول: «تركت بلدتي نتيجة قصف قوّات النظام المتواصل عليها، وسكنت في مدينة كفرنبل لأنها أكثر أماناً. كنت قلقةً بشأن تأمين نفقات أولادي ودفع إيجار المنزل، فقصدت مركز مزايا وسألت المديرة عن إمكانية توظيفي». وفعلاً أمّنت لها المديرة عملاً في الروضة التابعة للمركز.

«سنسعى جاهداتٍ، من خلال مشروعنا النسائيّ الإنسانيّ، إلى أنْ نأخذ بيد المرأة السورية لمساعدتها على تخطّي ظروف الحرب والنظر إلى المستقبل بتفاؤلٍ، بعيداً عن السلبية واليأس». بهذه الكلمات أنهت مديرة المركز، غالية الرحال، حديثها.

أتعرّضُ للعنفِ لأنني امرأة!
شبكة أنا هي

شبكة أنا هي.. تناضل من أجل دعم وتقوية دور المرأة إيماناً منها بأهمية مشاركتها في جميع المجالات، فلا يمكن العمل على تطوير مجتمع يغيب جزءٌ أساسيٌّ منه؛ وسعياً وراء هذه الهدف نحاول دائماً طرح الأسئلة ومحاولة إيجاد الأجوبة:

كيف نستطيع تفعيل دور المرأة؟

ربما هي رحلةٌ طويلةٌ ينبغي علينا أن نُعرّف كلّ خطوةٍ وكلّ محطةٍ فيها.

ويجب علينا رسم طريق هذه الرحلة الصعبة على أساس فهم كاملٍ لوضع المرأة السورية وظروفها وتركيبة المجتمع الذي تنتمي إليه، ووضع الأولويات باختيار المحطات التي يجب الوصول إليها. كما باستطاعتنا القول إن الأولوية، هنا، هي محاربة العنف.

محاربة العنف عنوانٌ ضخمٌ وصعبٌ جداً في الظروف الواقعة الآن، فأين ستكون الخطوة الأولى؟

لذا تتوالى الأسئلة، إذا أردنا أن نخطو الخطوة الأولى يجب علينا معرفة وجهتنا. هل هي قـادرةٌ على القيادة في الحقيقة؟

لو امتلكت المرأة مهارات القيادة هل ستحصل على ثقة مجتمعها بقدراتها؟

إذاً.. هل تستطيع المرأة فعلاً التأثير؟

خلال الأعوام الماضية عمل برنامج نساء من أجل مستقبل سوريا على هذه الأسئلة وطرحها، بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، على أكثر من 500 امرأةٍ سوريةٍ، رُسمت على أساسها خارطة الطريق التي من الممكن أن تسير في أكثر الطرقات وعورةً وتصطدم بالكثير من الحواجز، خصوصاً مع التقلبات السريعة في الوضع السوريّ الراهن، ودائماً كان يزداد إيمان النساء بقدراتهنّ على العبور.

بدأ العمل من مبدأ الإيمان الكامل بحقوقهنّ وقدراتهنّ، بالسعي إلى فهم القوانين الدولية وانتهاكات القوانين المحلية، وبناء تصوّرٍ لشكل المرحلة الانتقالية في سوريا الجديدة.

تقوم الحلقات الآن بزيادة معارف المرأة عن طريق محاضراتٍ تتمحور حول مناهضة العنف القائم على الجندر (العنف الممارَس على النساء لأنهنّ نساء) وأهمية الرصد كمدخلٍ للبدء بعمليات رصدٍ دائمةٍ ورصد التغيّرات التي تطرأ على وضع المرأة السوريةً في مختلف المجتمعات، عن طريق جلساتٍ تشاوريةٍ وزياراتٍ منزليةٍ، مع توثيق حالاتٍ شخصيةٍ للنساء، بالإضافة إلى متابعة الوضع العام للتوثيق.

ليخرج عن ما سبق تصوّرٌ كاملٌ عن الحالة السورية، وفهمٌ أكبر للتغيّرات تستخدمه الشبكة وكافة الجهات المهتمة في عمليات الاستجابة السريعة والتخطيط للحلول التي يمكن أن تُطرح تماشياً مع أيّ مستجداتٍ أثناء تنفيذ الخطط، مع استمرار هذه العمليات بشكلٍ دائم.

نماذج أسئلة قد يطرحها عليك الشريك في السينما

ملاذ الزعبي

الشريك، حبيباً أو حبيبة، صديقاً أو صديقة، زوجاً أو زوجة، يلجأ إليك دائماً عندما يستعصي عليه استيعاب مشهد ما أو جملة مرت خلال مشاهدتكما معاً لفيلم سينمائي، سواء كنتما تشاهدانه في صالة السينما محاطين بمشاهدين غرباء أو جالسين لوحدكما على كنبة عريضة في المنزل بمواجهة شاشة إل سي دي. فيما يلي نماذج لأسئلة وحالات قد تتعرض لها خلال مشاهدتك فيلماً، وابتغاء للاختصار نرمز للشريك بالحرف ش، ولك بالحرف أ الذي يعني أنت بفتح التاء أو كسرها.

• هدوء مطبق يسود صالة السينما، إذا ما رميت قد رميت دبوساً ستسمع رنته ولكن الله رمى، العيون جميعها تحدق في الشاشة وسط ترقب شديد. على الشاشة يقف البطل إلى جانب البطلة قرب مذبح كنيسة مزينة بالبوالين، وأمامهما قس يقرأ شيئاً من كتاب يبدو مقدس، البطل يرتدي بذلة أنيقة سوداء وربطة عنق فيما البطلة آثرت فستاناً أبيض. مقاعد الكنيسة الأخرى ممتلئة عن بكرة أبيها بمعازيم أنيقين يتصنعون السعادة.

ش (بطبقة الصوت المعتادة وكأنكما تمشيان في شارع مزدحم): لم أفهم، هل هذا يعني أنهما يتزوجان.

أ (هامساً بصوت كالفحيح): ماذا ترين بأم عينك يا عمري.

ش (بالطبقة نفسها): فقط أردت التأكد.

• تقبض عصابة الأشرار على صديق البطل بعد كمين محكم، يتعرض صديق البطل لحفلة تعذيب تنتهي بإطلاق عدة رصاصات عليه، ومن ثم يحضر زعيم العصابة ليشاهد بنفسه عملية قطع رأسه بسيف ساموراي مشحوذ عند حداد سوري شاطر.

ش: هل قتلوه؟

أ: لا يا عمري، عم يناغشوه.

• عام ١٩٩٥، عائلة سعيدة مكونة من أب شاب وأم جميلة وصغيرهما الوسيم البالغ من العمر ست سنوات، العائلة تزور شيكاغو في عطلة نهاية الأسبوع. يتبادل الأم والأب قبلة طويلة أسفل ناطحة سحاب، تنتهي القبلة ليكتشفا اختفاء طفلهما، تبدأ الأم بالصراخ: عدنان.. عدنان.. يركض الأب بهلع ويبدأ بسؤال المارة: هل رأيت طفلاً أشقر بعينين زرقاوين يرتدي شورتاً أصفر وفانلة حمراء؟ تنهار الأم في البكاء ويواصل الأب السؤال بلا جدوى.. تصعد الكاميرا إلى ناطحة السحاب وتستقر عليها للحظات.. تهبط الكاميرا مجدداً من على ناطحة السحاب مرفقة بالعبارة التالية: «بعد عشرين عاماً». نرى على رصيف البناء ذاته فتاة جميلة في العشرينيات من عمرها، اسمها جينيفر وتستطيع أن تدعوها جيني، تستقبل بالأحضان شاباً أشقر يرتدي بنطلوناً أصفر وبلوزة حمراء قائلة: أوه عدنان.. لقد اشتقت لك.

ش: هل هذا هو عدنان نفسه الطفل الذي تاه عن والديه؟

أ: لا... مجرد تشابه أسماء.. من المحتمل أن يكون هناك صلة قربى، ولكنها بعيدة في جميع الأحوال.

• قبلة طويلة بين براد بيت وأنجلينا جولي، مع حركة زوم آوت سريعة من الكاميرا ليظهر في خلفية المشهد قمة جبل خضراء من سلسلة جبال روكي فيما تنعكس أشعة الشمس الذهبية الغاربة على صفحة نهر رقراق يجري بهدوء وتحط مجموعة من الطيور على كتفي البطلين، نسمع صوت الراوي هيثم حقي: وتزوج براد وأنجلينا وتبنيّا المزيد من الأطفال من دول فقيرة ومتنوعة وعاشا بسعادة وهناء.

ش: ما فهمت، ماذا حصل بالأخير يعني؟

أ: هذه اسمها نهاية مفتوحة يا عمري، المخرج هنا يدعوك للتأمل ويطرح الأسئلة أكثر مما يقدم الأجوبة.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

نورس في المتوسط
عمل للفنان: فارس خاشوق